



## دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

### دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية  
تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إشراف الأستاذ: عبد الحميد مرغيت

إعداد الطلبة:

- أسماء كسيس
- نسيمة بردعي

لجنة المناقشة:

- |        |                  |      |
|--------|------------------|------|
| رئيسا  | صونية شتوان      | /أ.1 |
| مقررا  | عبد الحميد مرغيت | /أ.2 |
| مناقشا | محمد بولعسل      | /أ.3 |

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد قبل الرضا  
ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ولك  
الحمد على ما أعطيت ولك الشكر على ما قضيت  
تباركت ربنا وتعاليت إنه لا يعز من عاديت ولا يدل  
من واليت اللهم إننا نسألك خير النجاح و خير العلم  
و خير العمل و خير الثواب.

## شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل ونرجو منه عزوجل أن يتقبلنا

القبول الحسن

إعترافنا بالفضل وتقدير للجميل نتوجه بجزيل الشكر وخالص الإمتنان والتقدير إلى الأستاذ المحترم

مرغيت عبد الحميد لقبولة الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل النصائح

وتوجيهاته فجزاه الله عنا خير الجزاء

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع الزملاء والعاملين بالإدارة والأساتذة وأخص بالذكر الأستاذين

بودبة خالد و بوريج عمران و بوركوة عبد الرزاق الدين مدوا لنا يد العون وساهموا في هذا

العمل

سواء بالمعلومات والتوجيه أو الدعم والتشجيع

كما لا أنسى تقديم الشكر إلى العاملين بالشركة الإفريقية للزجاج على حسن الإستقبال و المعاملة

وعلى كل الجهود المبذولة لتزويدنا بالمعلومات اللازمة لإنجاز هذا العمل

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم وتكرمهم بقراءة هذه

المذكرة وتحملهم عناء مناقشتها وتقييمها

## إهداء

الحمد لله على فضلة الكبير فلولاه ما كنا لننجز هذا العمل وأهديه إلى  
من جرعوا الكأس فارغاً ليسقوني قطرة حب وكلت أناملهم ليقدموا لي لحظة  
سعادة وحصدوا الأشواك عن دربي ليمهدوا لي طريق العلم إليك يا جدتي الحبيبة  
رحمك الله .. أبي وأمي أطال الله في عمركما.  
إلى من سأنتقاسم معه الحياة بجلوها ومرها إلى رمز الوفاء والأمل عبد الرزاق حفظه  
الله.

إلى من عشت معهم تحت سقف واحد إخوتي مروان، يوسف.

أخواتي صبرينة، هاجر، ربيعة، ميمونة، مونية، زينب.

إلى جميع الأهل والأقارب و الأصدقاء سليمة، حليلة، سمية، سارة.

إلى زميلتي في العمل وأختي في الله نسيمية.

إلى كل أساتدة وطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلم التسيير وخاصة أساتدة

وطلبة تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

إلى كل من أخلص ومد يد العون لي وترك في أعماقي ذكريات جميلة..

أسماء.

## إهداء

الحمد لله الذي وفقنا ومنحنا الصبر لإتمام هذا العمل وأهديه إلى  
من خصها الله في سورة الإسراء وكذا لقمان...إلى من لا تنتهي بذكرهما الكلمات  
وتعجز عن وصفها العبارات أبي وأمي حفظكما ورعكما الله وأطال في عمركما  
إلى كل العائلة الكريمة وجميع الأهل والأقارب..  
إلى رفيق دربي وسندي في الحياة زوجي الكريم خالد حفظه الله وجمعنا معا في  
الجنة.

إلى زميلتي في العمل وأختي في الله أسماء.

إلى جميع الأساتدة وكل زميلاتي وصديقاتي..

إلى كل من حفظهم قلبي ونسيهم قلبي

نسيمة

III	كلمة شكر
VI	الإهداء
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
أ	المقدمة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
7	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
7	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
9	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
13	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي ومجالاته
16	المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي
19	المبحث الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي
19	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
22	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية
27	المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي
27	المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام التوازنات المالية.....40

## الفصل الثاني: التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية.....47

المبحث الأول: مفاهيم حول قائمة التدفقات النقدية.....49

المطلب الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية والعناصر المتعلقة بها.....49

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية.....51

المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية.....53

لمطلب الرابع: العيوب والصعوبات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية.....55

المبحث الثاني: تبويب وإعداد قائمة التدفقات النقدية.....57

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية.....57

المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية.....62

المبحث الثالث: مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المرتكزة على قائمة التدفقات

النقدية.....77

المطلب الأول: مؤشرات جودة الربحية.....78

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم السيولة.....80

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسة المالية للمؤسسة.....82

## الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بالشركة

الإفريقية للزجاج.....85

المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج.....87

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الإفريقية للزجاج.....87

90.....	المطالب الثاني: أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج
91.....	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج
97.....	المبحث الثاني: مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها
97.....	المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية
101.....	المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة
109.....	المبحث الثالث : مؤشرات تحليل الوضع المالية للشركة الإفريقية للزجاج
109.....	المطلب الأول: تحليل الوضع المالية للشركة باستخدام النسب المالية التقليدية
	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالية للشركة تالاعتماد على المؤشرات المشتقة من قائمة
112.....	التدفقات النقدية
118.....	الخاتمة
123.....	المراجع
131.....	الملاحق



**قائمة الأشكال**

**والجداول**

الأشكال		
رقم الصفحة	البيان	الرقم
10	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	(1-1)
61	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المصنفة بواسطة النشاطات	(1-2)
96	الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج	(1-3)

الجدول		
رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
44	الحالات الممكنة لاحتياج رأس المال	(1-1)
65	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	(1-2)
66	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(2-2)
70	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(3-2)
72	التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية	(4-2)
75	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة	(5-2)
76	التدفقات النقدية الصافية للأنشطة التشغيلية	(6-2)
98-97	الميزانية المقارنة للشركة الإفريقية للزجاج	(1-3)
99	نسب التحليل الأفقي للميزانية	(2-3)
100	جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج	(3-3)
102-101	كيفية حساب المقبوضات النقدية من الزبائن	(4-3)
104-102	كيفية حساب المبالغ (المدفوعات) النقدية للموردين والمستخدمين	(5-3)
104	كيفية حساب مبالغ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى	(6-3)
105	كيفية حساب المدفوعات النقدية المتعلقة بالحصول على التثبيتات العينية والمعنوية	(7-3)

106	كيفية حساب المبالغ المتعلقة بتأثيرات تغير سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة	(8-3)
108	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة للشركة الإفريقية للزجاج	(9-3)
109	الميزانية المختصرة للشركة الإفريقية للزجاج لسنتي 2013/2012	(10-3)
110	حساب نسب الربحية الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج	(11-3)
111	نسب السيولة للشركة الإفريقية للزجاج	(12-3)
113-112	حساب نسب تقييم جودة الربحية الشركة الإفريقية للزجاج	(13-3)
114	مؤشرات تقييم جودة السيولة للشركة الإفريقية للزجاج	(14-3)
115	مؤشرات تقييم سياسة التمويل للشركة الإفريقية للزجاج	(15-3)

حقائق

يشكل التحليل المالي موضوعاً هاماً لطلالما استقطب اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد تطورات كبيرة وإدخال أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة تتماشى مع التقدم الذي شهدته الساحة الاقتصادية، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث الاقتصادية بالمؤسسات وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية رشيدة. ومن هذا المنطلق لم يعد التحليل المالي وسيلة تقتصر فقط على القوائم المالية التقليدية المعدة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، وإنما أصبح من الضروري استخدام قوائم مالية أخرى تعتمد على الأساس النقدي.

ونظراً لأن القوائم المالية التقليدية تعد وفقاً لمبدأ الاستحقاق وتعاني من قصور في بعض الجوانب؛ مما يجعلها عائقاً أمام مستخدميها في الحصول على معلومات أكثر فاعلية وتوفير مستوى مناسب وعادل من الإفصاح. وبسبب حاجة العديد من المستخدمين للمعلومات التي تعد وفقاً للأساس النقدي، فقد أدت البحوث والدراسات المحاسبية والتي أشرفت عليها منظمات مهنية محاسبية إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية، ولأهميتها قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي السابع الخاص بها. ولتحليل الوضعية المالية للمؤسسة قمنا بدراسة ميدانية بالشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير محاولين إسقاط بعض الأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي.

### إشكالية الدراسة

يتم التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المشتقة منها كغيرها من القوائم المالية، ورغم أن تطور هذه المؤشرات كان بطيئاً وضعيفاً مقارنة بالمؤشرات المالية التقليدية إلا أنها تعتبر من أهم أساليب التحليل المالي، لما توفره من رؤية شاملة حول تقييم السياسة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على توليد النقدية وتقييم جودة ربحيتها وسيولتها من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة. ومنه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**ما الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟**

وللإمام بجميع جوانب الإشكالية سيتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي و فيما تتمثل أهميته؟
- ما المقصود بقائمة التدفقات النقدية، وما هي أهميتها؟
- ما هي أهم المؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من قائمة التدفقات النقدية؟
- كيف يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالشركة الإفريقية للزجاج؟

- كيف تساهم مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للشركة الإفريقية للزجاج؟

### فرضيات الدراسة

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- يمكن معرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركة الإفريقية للزجاج من خلال تحليل النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية؛
- تكفي سيولة الشركة الإفريقية للزجاج بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المساهمين؛

### أهمية موضوع الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- التعرف على قائمة حديثة التطبيق والوجود في الجزائر وهي قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر من أهم القوائم المالية؛
- بيان الاختلاف الجوهرى بين القوائم المالية التقليدية وقائمة التدفقات النقدية من خلال إظهار الفرق بين صافي الربح المحاسبي و صافي التدفق النقدي و بين النسب المالية التقليدية و النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية؛
- تأكيد دور قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات حول كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذا تقييم أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة خاصة في ما يتعلق بتوظيف الموارد المالية.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال:

- التعرف على التحليل المالي والأطراف المستفيدة منة والأدوات المستخدمة في ذلك؛
- بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها؛
- إبراز كيفية التحليل المالي القوائم المالية التقليدية، وقائمة التدفقات النقدية.

## أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- الرغبة في الإطلاع على ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص القوائم المالية؛
- الاهتمام بموضوع التحليل المالي والرغبة في البحث فيه؛
- كون الموضوع يعالج مشكل من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية وهو كيفية تحليل وتسيير الخزينة.

## منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس، أما في الجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على منهج التحليل لتدعيم الدراسة النظرية من خلال دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج.

## هيكلية الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول مفهوم التحليل المالي وأهدافه والأطراف المستفيدة منه والخطوات والمراحل المتبعة في عملية التحليل، كما يتطرق هذا الفصل إلى مصادر معلومات التحليل المالي و النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، أما في الفصل الثاني فقد تم فيه عرض التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية من خلال إبراز مفاهيم حول قائمة التدفقات النقدية وتبويبها وطرق إعدادها، كما تم التطرق أيضا إلى مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المرتكزة على قائمة التدفقات النقدية. في حين خصص الفصل الثالث للدراسة الميدانية بالشركة الإفريقية للزجاج من خلال تقديم الشركة، وتسليط الضوء على كيفية إعداد وتحليل الوضعية المالية بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية بالشركة الإفريقية للزجاج.

## صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات أهمها:

- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية نظرا لعدة أسباب منها سرية المعلومات في بعض المؤسسات بالإضافة إلى استخدام برامج خاصة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، وهذا الأمر الذي يجعل من الصعب قراءة وتحليل المعلومة؛

- في حالة توفر المعلومات هناك صعوبة في الحصول على يد المساعدة من قبل المسؤولين في الموضوع قيد الدراسة في بعض المؤسسات؛
- قلة المراجع فيما يخص إعداد قائمة التدفقات النقدية والتحليل المالي لها.



## الفصل الأول:

### الإطار النظري للتحليل المالي

## تمهيد

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي والمراقبة المالية والذي يسمح بمعرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسة المالية المتبعة، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص الشامل للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، وتعد القوائم المالية الأساسية من أهم المصادر الداخلية للبيانات المالية اللازمة للتحليل المالي، كما يشكل التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات من أفضل الوسائل المعتمدة لتوضيح العلاقات بين الأرقام المدرجة في القوائم المالية المختلفة وذلك لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

وعليه سيتم التطرق لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي؛

المبحث الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي؛

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

## المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

إن موضوع التحليل المالي يرتبط أساساً باستخدام المعلومات التي يتم توفيرها لإدارة المؤسسة والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة بهدف تحليلها، والذي يفيد في مجالات التنبؤ واتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

## المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

### الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

وردت عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

#### أولاً: التعريف الأول

التحليل المالي هو " عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ".<sup>(1)</sup>

هذا التعريف يعتبر التحليل المالي أداة هامة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك بالمرور بمجموعة من المراحل والخطوات التي يتم من خلالها معالجة البيانات المستخرجة من القوائم المالية وتحويلها إلى معلومات مالية وغير مالية.

#### ثانياً: التعريف الثاني

التحليل المالي هو " عملية دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد في دراسة وضع المؤسسة وتقييم أدائها، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة ".<sup>(2)</sup>

يلاحظ من هذا التعريف أن التحليل المالي أداة تستخدم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار من خلال تحويل البيانات إلى معلومات بعد معالجتها أي؛ تبويبها وتصنيفها لإظهار العلاقة بين عناصرها

<sup>(1)</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص. 71.

<sup>(2)</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات -، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص. 12.

من خلال حساب بعض المؤشرات لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

### ثالثاً: التعريف الثالث

التحليل المالي هو " مجموعة من الأدوات والأساليب الكمية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للوصول إلى تشخيص حالات نقاط الضعف والقوة فيها، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات المقارنة بين المتغيرات المتماثلة ".<sup>(1)</sup>

يقصد بالتحليل المالي في هذا التعريف أنه مجموعة من المقاييس الكمية التي تساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لاكتشاف نقاط القوة والضعف فيها وكذا تقييمها، وتعتبر النسب المالية من أهم وأشهر الأدوات المعتمد عليها في تحليل القوائم المالية.

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو " عملية دراسة القوائم المالية وتبويبها بالشكل الملائم باستخدام الأساليب والأدوات الكمية من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، واتخاذ القرارات السليمة ".

### الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف المستفيدة منه سواء كانت داخلية أو خارجية، ويمكن حصرها بشكل عام في الجوانب التالية:<sup>(2)</sup>

- معرفة الوضع المالي للمؤسسة؛
- الحكم على ربحية المؤسسة؛
- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المؤسسة؛
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزامها في المدى القصير والطويل؛
- وضع الخطط المستقبلية وقواعد الرقابة الداخلية؛
- التعرف على نقاط الضعف في المؤسسة واقتراح الحلول والتوصيات؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

(1) عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص.

.100

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص. 72.

### الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

تبرز أهمية التحليل المالي فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عمله فإنه يزود متخذي القرارات في المجتمع بمؤشرات تسمح بترشيد سلوكهم في اتخاذ القرارات؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد إنشائها، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمراجعة الاحتمالات المختلفة.

### المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي نظرا لما يقدمه من إجابات على تساؤلاتهم المختلفة، كل حسب أهدافه من عملية التحليل<sup>(2)</sup>، وغالبا ما تكون الأطراف الداخلية أكثر استفادة منه عكس الأطراف الخارجية التي يكون اهتمامها الأساسي حول القوائم المالية المنشورة. ويمكن تقسيم هؤلاء الأطراف إلى داخلية وخارجية حسب الشكل التالي:<sup>(3)</sup>

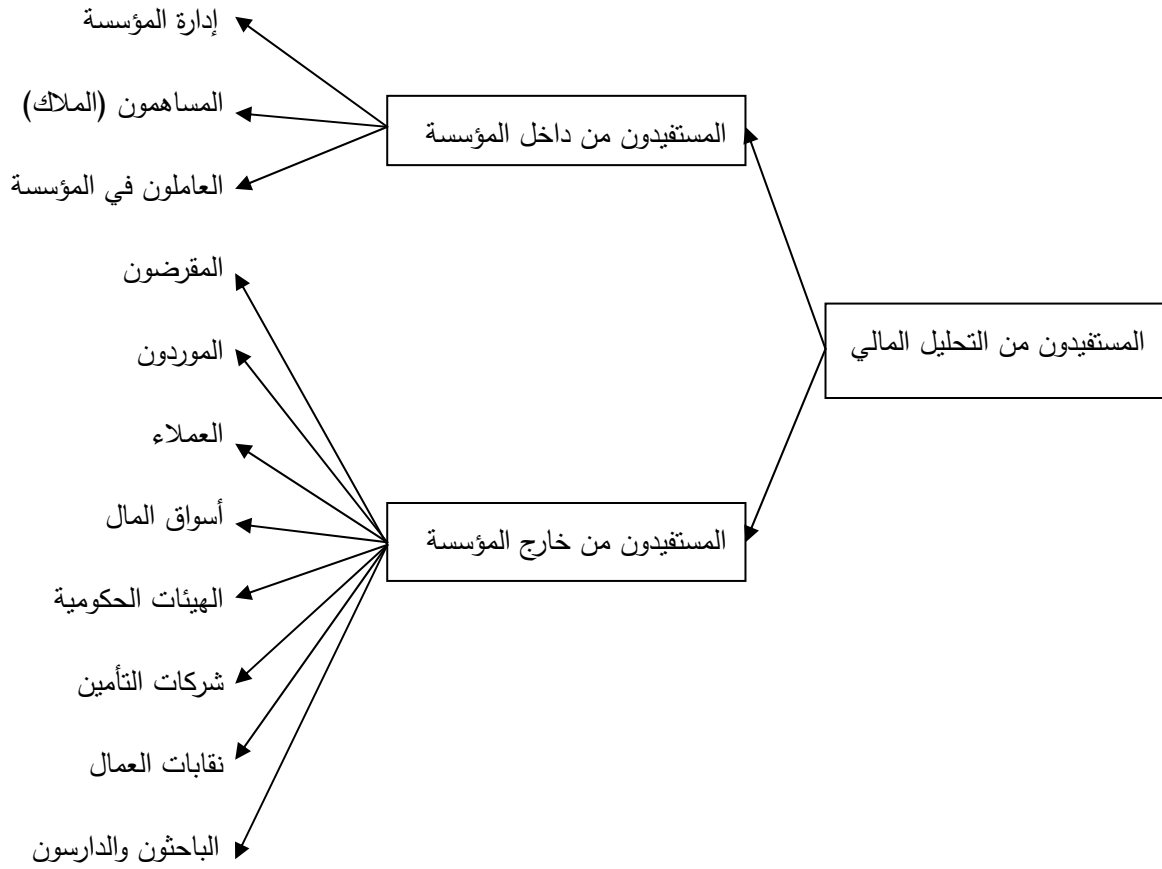
(1) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي وعملي متكامل -، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص. ص. 24،

25.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص. 72.

(3) عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص. 100.

الشكل رقم (1-1): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية - مدخل نظري وتطبيقي -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص. 100.

نلاحظ من هذا الشكل أنه هناك أطراف كثيرة ومتعددة مستفيدة من التحليل المالي، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

### الفرع الأول: الأطراف الداخلية

#### أولاً: إدارة المؤسسة

الإدارة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الإدارة ومرورا بالمدير العام ومدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته، إلا أنها بشكل عام تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>(1)</sup>

(1) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص. 73.

- تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات، والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية؛
- معرفة مدى النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة في المؤسسة؛
- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة والحكم على ربحيتها، وإلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولتها، ويشكل التحليل المالي للمؤسسة أفضل أداة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو استئجارها.

### ثانياً: المساهمون (الملاك)

ينصب اهتمام المساهمون على معدل توزيع الأرباح الحالية والماضية من أجل تحديد معدل التوزيع في المستقبل، وقد يهتم بعض المساهمون بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات أرباح الأسهم في المستقبل، وعليه فإن فئة الملاك يتركز اهتمامها في تحليل القوائم المالية الذي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: العاملون في المؤسسة

ينصب اهتمام هذه الفئة بتحليل القوائم المالية فيما يخص استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المؤسسة، كما تهتم بالتعرف على أرباح المؤسسة التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: الأطراف الخارجية

#### أولاً: المقرضون (الدائنون)

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكاً أو مؤسسات مالية، فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين.<sup>(3)</sup> وذلك لمعرفة السيولة ومدى سلامة ملاءة المؤسسة وقدرتها على السداد.

(1) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص. 286.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص. 73.

(3) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص. 56.

وتختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين إلى: (1)

1. أصحاب الديون قصيرة الأجل: يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى التحقق مما إذا كانت المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها، وبما أن مثل هذه الالتزامات لها علاقة بحجم السيولة المتوفرة في الصندوق أو في حساباتها الجارية في البنوك، فإن هذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسب السيولة.

2. أصحاب الديون الطويلة الأجل: يسعى أصحاب الديون الطويلة الأجل إلى التأكد من مدى قدرة الشركة على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها، ولذلك نجدهم يركزون اهتمامهم على استخدام النسب التي تساعد على التنبؤ بقدرتها على تحقيق الأرباح والسيولة على المدى الطويل.

### ثالثا: المورد

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمهم مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية. (2)

### رابعا: العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان. (3)

### خامسا: أسواق المال

من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر قوائم مالية لسنتين

(1) علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 72.

(2) عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص. 66.

(3) المرجع نفسه، ص. 66.



متعاقبتين، وتقوم أسواق المال بتحليل هذه القوائم ونشرها في نشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمؤسسات، ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.<sup>(1)</sup>

### سادسا: الهيئات الحكومية

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المدى الكلي أو القطاعي.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي ومجالاته

#### الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

توجد العديد من أنواع التحليل المالي وذلك حسب عدة تصنيفات أهمها ما يلي:

#### أولاً: حسب الجهة القائمة بالتحليل

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى:<sup>(3)</sup>

1. **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بياناتها لتحقيق أهدافها يعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2. **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلتها القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك المركزية والغرف الصناعية.

#### ثانياً: حسب البعد الزمني للتحليل

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى:

1. **التحليل الرأسي (الساكن):** بمعنى يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى

(1) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس والتطبيقية، الطبعة الأولى، 2010، ص. 77.

(2) المرجع نفسه، ص. 77.

(3) وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها،<sup>(1)</sup> ومن الأمثلة على ذلك التحليل الرأسي لقائمة حسابات النتائج حيث تعطى المبيعات نسبة مئوية وتحسب نسبة البنود الأخرى القائمة من هذا الرقم. أما قائمة الميزانية فيمكن احتساب نسبة كل بند من مجموع البنود التي ينتمي إليها.<sup>(2)</sup>

**2. التحليل الأفقي (الديناميكي):** يوضح هذا التحليل مدى التغير الحاصل في عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج ولفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس، أي بمعنى أن هذا التحليل يحدد نسب الزيادة و/أو الانخفاض في الميزانية للمؤسسة وإيراداتها، ويطلق عليه في بعض الأحيان بالتحليل الديناميكي لأنه يركز على معرفة اتجاه تطور بنود القوائم المالية ويعد هذا التحليل وفق العلاقة التالية:<sup>(3)</sup>

$$\text{نسبة الزيادة و/أو الانخفاض} = \frac{\text{قيمة البند للسنة الحالية - قيمة البند للسنة السابقة}}{\text{قيمة البند لسنة الأساس}}$$

### ثالثاً: حسب الفترة التي يغطيها التحليل

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى:<sup>(4)</sup>

- 1. التحليل المالي القصير الأجل:** قد يكون رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وعادة ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية في الأجل القصير، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون.
- 2. التحليل المالي الطويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، وذلك بالتناسق بين الهيكل التمويلي والاستخدامات أي الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل الطويل الأجل.

(1) وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص. 29.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

(3) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص. 49.

(4) وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص. 30.

#### رابعاً: حسب الهدف من التحليل

يتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى:<sup>(1)</sup>

- تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقييم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة؛
- تحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالاته واستخداماته.

#### خامساً: حسب المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى:<sup>(2)</sup>

**1. التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

**2. التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

#### الفرع الثاني: مجالات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي في المجالات التالية:<sup>(3)</sup>

##### أولاً: التحليل الائتماني

ويقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يوجهها في علاقته مع المقرض.

##### ثانياً: التحليل الاستثماري

ويقوم بهذا التحليل جمهور المستثمرين، وذلك لتقييم استثماراتهم في أسهم المؤسسات وسندات القرض، كذلك للمحافظة على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

<sup>(1)</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص. 31.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص. 31.

<sup>(3)</sup> مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006،

ص. ص. 12، 13.

### ثالثا: تحليل الاندماج

في حالة رغبة المؤسسة شراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملاءمته.

### رابعا: تحليل النمو

وهو لتقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة الأصول، وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بالمؤسسات الأخرى والتي تعمل في نفس المجال.

### خامسا: التخطيط

لأدوات التحليل المالي دور هم في عملية التخطيط من حيث تقييم الأداء السابق للمؤسسة، وتقدير الأداء المتوقع.

### سادسا: الرقابة المالية

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.<sup>(1)</sup>

### المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي

يتوجب على المحلل المالي إتباع الخطوات التالية عند قيامه بالتحليل المالي يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>(2)</sup>

### الفرع الأول: مرحلة الإعداد والتحضير

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه، أو استلامه لكتاب التكاليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية التحليل المالي ومخرجاتها، ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

<sup>(1)</sup> سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 66.

<sup>(2)</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. 81، 76.

### أولاً: تحديد الهدف من التحليل

وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعلومات الواجب جمعها، ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة منه.

### ثانياً: مدى ونطاق التحليل

بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل هل يشمل تحليله مؤسسة واحدة أم يتعداها لمؤسسات أخرى مشابهة، وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة.

### ثالثاً: تحديد وجمع البيانات اللازمة للتحليل

يجب على المحلل أن يحدد ويجمع البيانات الكافية والملاءمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالبيانات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب على المحلل جمع أكبر قدر ممكن من البيانات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية، ويجب أن تغطي هذه البيانات الفترة أو الفترات التي سيضمها التحليل، كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل.

### الفرع الثاني: مرحلة التحليل

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من البيانات بما يخدم أهداف التحليل وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

### أولاً: إعادة تبويب وتصنيف البيانات

وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات بإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر وإعادة تصنيفها في حالات أخرى، ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة

خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من مؤسسة أو أكثر من فترة مالية، وهذا ما يجعل أسواق المال والهيئات المسؤولة عنها تصدر نماذج موحدة للقوائم المالية ويطلب من المؤسسات الالتزام بها.

### ثانياً: اختيار الأداة الملائمة للتحليل

يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى، وتعددت أدوات التحليل وأساليبه، فلكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

### ثالثاً: تحديد الانحرافات وأسبابها

وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المؤسسة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص مؤسسات منافسة في نفس القطاع. وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية، ويجب على المحلل التركيز على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة، وبعد تحديد الانحرافات وتتبعها يقوم المحلل بالبحث عن أسبابها ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

### الفرع الثالث: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير)

وهي آخر مراحل التحليل المالي ولا تقل أهمية عن الخطوات السابقة يتم من خلالها تحقيق أهداف الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل، كما يتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكاليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق المتوصل إليها من قبل المحلل، ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص مع إتباع الإرشادات التالية:<sup>(1)</sup>

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها المحلل؛
- الإيجاز والتركيز فيما يتعلق بأهداف التحليل؛

(1) أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، 2008، ص. 143.

- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

يمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل إلى آخر وقد يتم تجاوز بعض منها أو دمج البعض الآخر حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

تعتمد وظيفة التحليل المالي في الأساس على المعلومات التي يتم توفيرها من خلال القوائم المالية والمحاسبية، باعتبارها أهم أنواع التقارير المالية. لذا يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص حتى تكون مفيدة لمستخدميها سواء أكانوا داخليين أو خارجيين.

#### المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

##### الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعددت تعاريف القوائم المالية من حيث الجوانب التي ينظر إليها وذلك لتعدد أفكار الأشخاص المهتمين بها وهذه بعض التعاريف المقترحة:

##### أولاً: التعريف الأول

تعرف القوائم المالية بأنها "الكشوف أو الجداول التي تلخص من جهة المستوى الذي آلت إليه قيمة أصول والتزامات المؤسسة، ومن جهة أخرى النتيجة المالية المحصل عليها نتيجة مزاولتها مختلف الأنشطة الاقتصادية".<sup>(2)</sup>

يركز هذا التعريف على نوعين من القوائم المالية التي تعد لتشخيص قدرات المؤسسة، النوع الأول يستعرض الأصول والخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي من جهة أخرى، أما النوع الثاني فيعكس نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة.

##### ثانياً: التعريف الثاني

تعرف القوائم المالية على أنها "نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي

<sup>(1)</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

<sup>(2)</sup> حسين مصطفى هلاي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص. 28.

تتعلق بها والمحددة قانوناً، باعتبارها ملخصاً للأحداث المالية وتأثيراتها على أصولها والتزاماتها وحقوق ملكيتها".<sup>(1)</sup>

يبين هذا التعريف بأن القوائم المالية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي. بحيث أنها يجب أن تكون مهيكلة وممنهجة بشكل نموذجي يسمح بتحويل البيانات إلى معلومات سهلة التفسير والتحليل.

### ثالثاً: التعريف الثالث

تعرف أيضاً القوائم المالية بأنها "مجموع البيانات المسجلة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، والتقارير الشخصي لها يتوقف على مدى خبرة الأشخاص القائمين على إعداد هذه القوائم ومدى استيعابهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".<sup>(2)</sup>

هذا التعريف ركز على الأطراف المعدة لهذه القوائم وضرورة مراعاتهم للمعرفة التامة للمبدأ المحاسبية المتعارف عليها، لأنه من خلالها يتم ترجمة أعمال المؤسسة بشكل سليم، وكذا تجنباً لإعطاء نتائج مضللة لعدم الدقة في تجسيد هذه المبادئ في الواقع العملي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القوائم المالية "عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة والمجدولة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يتم من خلالها توضيح نتائج المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، تستفيد منها الأطراف التي لها مصالح مع المؤسسة".

### الفرع الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية

#### أولاً: أهمية القوائم المالية

تتجلى أهمية القوائم المالية في الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة داخل المحيط الإقتصادي ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:

- أداة اتصال فمن خلالها يتم توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية المستثمرون، العملاء، البنوك، العمال، المحليين... عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها؛

<sup>(1)</sup> عصمان إيمان، دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011، ص 4.

<sup>(2)</sup> أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد حطب البليدة، 13\_15 أكتوبر، 2009، ص 1.



- تساعد مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذا معرفة مستوى أداء إدارتها وكفاءتها في استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها؛<sup>(1)</sup>
- مصدر مهم للمعلومات حول سيولة المؤسسة، والتي يستفيد منها المقرضون لمعرفة مدى قدرتها على تسديد التزاماتها، وكذا المالكين الحاليين لتقييم إمكانية استمرار أو زيادة أرباحها؛
- تساعد في معرفة المرونة المالية للمؤسسة، أي قدرتها على تعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية حتى يمكن الاستجابة للاحتياجات والفرص الغير متوقعة؛<sup>(2)</sup>
- وسيلة تساعد في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية من طرف الحكومة، كما تساعد اتحادات العمال في التحديد الدقيق للدخل، وبالتالي تستعمل كأساس للتفاوض حول الأجور.<sup>(3)</sup>

### ثانياً: أهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية فيما يلي:

- قياس مدى نجاح المشاريع خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المالية المتاحة؛<sup>(4)</sup>
- توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات فيهما، حتى تكون مفيدة للمستخدمين في صنع القرارات الإدارية؛<sup>(5)</sup>
- تقديم معلومات عن درجة وكيفية تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين؛<sup>(6)</sup>
- توفير معلومات عادلة وموثوق فيها عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المؤسسة من جهة، والالتزامات المترتبة عنها اتجاه المالكين والمقرضين من جهة ثانية؛
- الإفصاح عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية؛

- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، والتي تزيد من منفعة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، عن طريق إيضاح العمليات والظروف التي تعكس أثرها على الأرقام

<sup>(1)</sup> كمال الدين الدهراوي وعبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص. ص. 47-48.

<sup>(2)</sup> فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999، ص. 142.

<sup>(3)</sup> أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص. 124.

<sup>(4)</sup> كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص. 48.

<sup>(5)</sup> حسين القاضي، مأمون الحمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 273.

<sup>(6)</sup> أحمد محمد نور شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص. 42.

المحاسبية أو إيضاح الافتراضات التي استخدمت في إعداد القوائم المالية؛

- توفير المعلومات المتعلقة بمراد المؤسسة والتزاماتها والتغيرات الطارئة عليها، والتي تساعد المستخدمين في تحديد نواحي القوة والضعف، وكذا تقدير الإمكانيات المالية واحتمالات مواجهة العسر المالي.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: حدود القوائم المالية

تعد القوائم المالية مصدراً مهماً من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي بل هي المصدر الرئيسي له، وتتكون هذه القوائم من ثلاث قوائم رئيسية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، أما نقاط الضعف تأتي بشكل أساسي من الميزانية و جدول حسابات النتائج وذلك لوجود عدة أسباب:<sup>(2)</sup>

- أن وجود عدد من الطرق المحاسبية المختلفة عند إعداد البيانات المحاسبية قد يؤدي إلى تغيير النتائج طبقاً لكل طريقة، إضافة إلى التفاوت في المعالجات المحاسبية مثل طرق تقييم المخزون؛

- إن القوائم المالية تعد على أساس افتراض ثبات قيمة النقود، وهو ما يجعل نتائج التحليل على أساس هذا الفرض مضللة، ولا سيما في الفترات التي تتدهور فيها قيمة النقود؛

- لا تعكس القوائم المالية الكثير من المتغيرات التي تؤثر على المركز المالي ونتائج العمليات، لأن هذه المتغيرات يصعب تحديدها بمبالغ نقدية كمقدرة ومهارة الإدارة وإن كان بعضها يمكن ترجمتها بأرقام كمية؛

- تظهر بعض بنود الميزانية بقيمتها الدفترية وخاصة الأصول الثابتة والمخزون، وتلك القيمة تختلف كثيراً عن قيمتها السائدة في السوق خصوصاً في أوقات التضخم.

### المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتتقسم هذه المخرجات إلى قوائم مالية أساسية وأخرى ثانوية مكملة لها وسيتم عرض بعض المعلومات عنها فيما يلي:

<sup>(1)</sup> عصمان إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 15-16.

<sup>(2)</sup> محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص. 326.

## الفرع الأول: الميزانية ( قائمة المركز المالي )

### أولاً: تعريف الميزانية

حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري" تصف الميزانية بصفة مفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم داخل الميزانية".<sup>(1)</sup>

### ثانياً: محتوى الميزانية

لإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة يجب تصنيفها إلى ثلاث أقسام رئيسية هي الأصول، الخصوم وحقوق الملكية. ( أنظر الملحق 01)

**1. الأصول:** وتعرف على أنها "المنافع الاقتصادية في المستقبل من الموارد المملوكة للمنشأة سواء أكانت هذه الموارد ملموسة أو غير ملموسة"<sup>(2)</sup> لذا يجب توفر ثلاث خصائص رئيسية في الأصول وهي:<sup>(3)</sup>

- وجود تدفق لمنافع اقتصادية مستقبلية متعلقة بالأصل؛
- سيطرة المؤسسة على المنافع الاقتصادية المتعلقة بالأصل؛
- أن يكون حق السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل قد نتج عن أحداث أو عمليات تمت فعلا في الماضي.

وتصنف عناصر الأصول داخل الميزانية إلى:<sup>(4)</sup>

**1.1. أصول جارية:** يبوب الأصل على أنه متداول عندما يكون من المتوقع أن يحقق قيمة أو يكون محتفظا به بغرض البيع أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية المعتادة للمنشأة. أو عندما يحتفظ به أساسا لغرض الاتجار ويتوقع تحقيق قيمة خلال اثني عشرة شهرا من تاريخ الميزانية.

**2.1. أصول غير الجارية:** وهي التي تبقى بقصد استخدامها في الإنتاج وتوليد إيرادات المؤسسة وليس بقصد إعادة بيعها، وعادة تستفيد منها المؤسسة لأكثر من مدة مالية واحدة ومن أمثلتها الأراضي المبني.

<sup>(1)</sup> المادة رقم 1.220، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص. 23.

<sup>(2)</sup> سليمان مصطفى الدلاهم، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص. 136.

<sup>(3)</sup> عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011، ص. 110.

<sup>(4)</sup> خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، مبادئ المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2009، ص. 260.

2. الخصوم: وهي تضحيات متوقعة تعطي منافع اقتصادية في المستقبل، نتيجة للالتزامات الحالية كتحويل أو نقل أصل أو تقديم خدمات إلى مؤسسات أخرى وذلك نتيجة لعمليات وأحداث وقعت في الماضي. ويجب توفر ثلاث شروط رئيسية وهي: (1)

- أن تكون العملية أو الحدث الذي يلزم المؤسسة قد حدث بالفعل؛
- يجسد واجب أو مسؤولية مالية اتجاه وحدة أو أكثر؛
- أن هذا الواجب أو المسؤولية يلزم المؤسسة المعنية، أو ليترك له خيار أوترك له خيرا محدودا في تجنب التضحية المستقبلية.

وتنقسم الخصوم في الميزانية تبعا لتقسيمات الأصول وهي غالبا ما تظهر تحت عنوانين كالتالي: (2)

1.2. الخصوم الجارية: تشمل هذه المجموعة الالتزامات التي تستحق السداد خلال فترة الاثنتي عشر شهرا القادمة من تاريخ إعداد الميزانية، ويتم تصنيف بنود هذه المجموعة حسب طول فترة سدادها.

2.2. الخصوم غير الجارية: هذه الالتزامات عبارة عن دين لها تاريخ استحقاق يزيد عن السنة من تاريخ إعداد الميزانية، ومن أكثر الأمثلة شيوعا لهذا النوع من الالتزامات السندات والقروض طويلة الأجل.

3.2. حقوق الملكية: تمثل هذه المجموعة زيادة الأصول على الالتزامات وهي حق أصحاب المشروع في المؤسسة موضوع الميزانية، ويمكن أن يعبر عن هذه القيمة بأنها مساهمة صاحب أو أصحاب المؤسسة.

## الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج ( قائمة الدخل ).

### أولا: تعريف جدول حسابات النتائج

عرف جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي بأنه " بيان مفصل للأعباء

والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة ". (3)

(1) السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة، الجزء الأول، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص. 29.

(2) يونس حسين الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة قاز يونس، ليبيا، 1998، ص. ص. 139-140.

(3) المادة 1.230، المرسوم المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سابق، ص. 24.

### ثالثاً: محتوى جدول حسابات النتائج

يحتوي جدول حسابات النتائج على المعلومات التالية:<sup>(1)</sup> (أنظر الملحق 02)

1. القيمة المضافة للاستغلال: وتمثل الفارق ما بين إنتاج السنة ( أي مجموع الحسابات د/70، د/72، د/73، د/74) وإستهلاكات السنة (أي مجموع الحسابات د/60، د/61، د/62).
  2. إجمالي فائض الاستغلال: يساوي القيمة المضافة للاستغلال ناقص ( د/63 + د/64).
  3. النتيجة العملياتية (التشغيلية): تساوي إجمالي فائض الاستغلال + (د/75 + د/78) - ( د/65 + د/68).
  4. النتيجة المالية تمثل الفرق ما بين النواتج المالية والأعباء المالية.
  5. النتيجة العادية قبل الضريبة تساوي النتيجة العملياتية زائد النتيجة المالية.
  6. النتيجة الصافية للأنشطة العادية تساوي النتيجة العادية قبل الضريبة ناقص الضريبة.
  7. النتيجة غير العادية تساوي الفارق بين النواتج غير العادية والأعباء غير العادية.
  8. صافي النتيجة للسنة المالية هو مجموع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.
- الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية<sup>(\*)</sup> (أنظر الملحق رقم 03)

تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها " وسيلة لتوضيح المركز النقدي للمؤسسة وكيفية تغيير هذا المركز خلال مدة معينة، كما تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي "الميزانية" وقائمة الدخل ".<sup>(2)</sup>

### الفرع الرابع: قائمة تغير الأموال الخاصة

#### أولاً: تعريف قائمة تغير الأموال الخاصة (التغير في حقوق الملكية)

حسب النظام المحاسبي المالي " يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية ".<sup>(3)</sup>

#### ثانياً: محتوى قائمة تغير الأموال الخاصة

حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول فإنه يمكن اعتبار هذه الوثيقة من بين القوائم المالية

(1) عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 155.

(\*) سيم التطرق بالتفصيل لهذه القائمة في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

(2) Gerald boilen, **control des comptes d'un entreprise**, groupe revue fiduciaire, Paris, 2007, p.115

(3) المادة 1.250، المرسوم المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سابق، ص. 26.

الأساسية بعد أن كانت معظم المؤسسات تقدمها ضمن الملاحق والمعلومات المطلوب تقديمها وتخص الحركات المرتبطة بما يلي: (أنظر الملحق 04)

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرأس مالية الارتفاع، الانخفاض، السداد...؛ توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

#### الفرع الخامس: الملاحق (الإيضاحات)

هي عبارة عن شرح كتابي لقواعد المحاسبة والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة، ويعطي معلومات إضافية ضرورية للفهم والإفصاح المحاسبي، وكل العمليات الحصة الضرورية لفهم مضمون القوائم المالية، وقد اشر مجلس معايير المحاسبة الدولي الأول إلى العناصر المكونة للملاحق وهي كما يلي: (1)

#### أولاً: توضيحات حول المبادئ والطرق المستعملة

يجب أن يبين قسم السياسات المحاسبية من إيضاحات البيانات المالية في ما يخص أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية وكل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية، ومن المهم بالنسبة للمؤسسة إبلاغ مستخدمي البيانات المالية بأساس أو أسس القياس المستخدمة في البيانات المالية مثل التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية..... لأن الأساس الذي تم إعداد وفقا لها بياناتها المالية يؤثر بشكل جوهري على تحليل المستخدمين.

#### ثانياً: توضيحات وتفسيرات خاصة بعناصر البيانات المالية

ويتضمن هذا العنصر جميع تفسيرات وتكملات المعلومات الحصة بالميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

(1) بودية خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير،

المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص. 133 .

### ثالثاً: توضيحات حول التعاملات التي تحصل فيما بين الوحدات والشركة الأم

من بين هذه المعلومات توضيحات حول التعاملات التي حدثت بين مختلف أعضاء مجلس إدارة الشركة التي تساهم المؤسسة في رأس مالها، توضيحات حول الفرق الناتج عن عملية التجميع. وتوضيحات حول الحصص الخاصة بالاستثمارات المالية، الحقوق والديون، الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالشركة الأم، الفروع والوحدات المشاركة في المجمع.

### رابعاً: معلومات ذات طابع عام أو متعلقة بعمليات خاصة

ويضم هذا الجزء جميع المعلومات ذات الأهمية والتي لم يكن بالإمكان إدخالها ضمن العناصر المذكورة سابقاً.

### المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

يستخدم المحلل المالي أثناء قيامه بدراسة وتحليل القوائم المالية للمؤسسة مجموعة من الأدوات، حيث يستعملها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة لاكتشاف نقاط القوة والضعف المتعلقة بعملياتها المالية والتشغيلية، ومن بين هذه الأدوات النسب المالية بأنواعها ومؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل والخزينة.

### المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وذلك لسهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء ودراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة واتخاذ القرارات الاقتصادية.

### الفرع الأول: تعريف النسب المالية

توجد هناك عدة تعاريف خاصة بالنسب المالية، حيث تختلف باختلاف الوجه الذي ينظر إليها، حيث يمكن أن نعرف النسبة المالية بأنها " علاقة بين مقدارين مميزين"،<sup>(1)</sup> وكذلك تعرف النسب المالية بأنها "علاقة بين بنود الميزانية فيما بينه أو بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج"<sup>(2)</sup>

(1) خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص. 82 .

(2) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية للاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية-، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 155.

كما تعرف بأنها " عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية إحداهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً ".<sup>(1)</sup>

ومنه يمكن القول أن النسب المالية هي عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي، تعبر عن علاقة قائمة بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من جدول حسابات النتائج أو بهما معا وتكون هذه العلاقة على شكل نسبة مئوية أو كسر.

### الفرع الثاني: أهمية النسب المالية

يهدف التحليل المالي باستخدام النسب المالية إلى مجموعة من النقاط تتمثل أساساً في:<sup>(2)</sup>

- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة؛
- مساعدة القائم بالتحليل على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- توجيه الرقابة نحو الأنشطة التي تعاني مظاهر الضعف؛
- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل؛
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

### الفرع الثالث: حدود النسب المالية

بالرغم من أن التحليل بالنسب المالية يوفر معلومات مفيدة تتعلق بعمليات المؤسسة وأدائها المالي إلا أنها تواجه العديد من المشكلات ما يترتب وجود نقاط ضعف تستلزم الحذر والدقة في التعامل مع هذه النسب ومن أهم مشاكل ومحددات التحليل باستخدام النسب المالية ما يلي:<sup>(3)</sup>

- أن هناك العديد من المؤسسات الكبيرة والعلاقة التي تمتلك أقسام ومصانع في صناعات مختلفة، وفي مثل هذه الحالة فمن الصعب مقارنة أداء هذه المؤسسة مع صناعات مختلفة وفي مثل هذه الحالة من الصعب مقارنة أداء هذه المؤسسة مع متوسط القطاع كونها تنتمي إلى عدة قطاعات في آن واحد.
- إن الارتفاع الكبير في مستويات التضخم تجعل الكثير من القيم الواردة في القوائم المالية مختلفة جذرياً عن قيمتها السوقية، طالما أن التضخم يؤثر على تقدير الاستهلاكات للأصول

<sup>(1)</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. 127.

<sup>(2)</sup> محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص. 300.

<sup>(3)</sup> أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص. 92-93.



الثابتة، وكذلك يؤثر على قيم المخزون، كما أن الأرباح لا تظهر الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة بوجود مستويات عالية للتضخم ولذلك يفترض عند إجراء مقارنة للنسب المالية لمؤسسة معينة ولعدة سنوات وفي ظل وجود التضخم الانتباه عند تفسير التحسن في أداء الشركة وفقا للنسب المالية، أن ذلك التحسن ربما يكون مرده ارتفاع كبير في مستويات التضخم وليس الأداء الحقيقي للشركة.

- التغيرات الموسمية تؤثر أحيانا على دقة الأداء وفقا للنسب المالية، فعلى سبيل المثال دوران المخزون لمؤسسة تعمل في حقل صناعة الأغذية المعلبة ستكون مختلفة كليا عند حسابها في بداية الموسم عنها في نهاية الموسم.

- قد تقوم بعض المؤسسات بممارسات إدارية ومحاسبية بحيث تحسن من أداء الشركة في أحد الجوانب وبشكل مؤقت ثم بعد نشر القوائم تتراجع عن تلك الممارسات، إذ تقوم الشركات التي تعاني من مشاكل بالسيولة بالافتراض قبل إعداد القوائم المالية، وبعد ذلك بأيام قليلة تقوم بتسديد تلك الأموال المقترضة، كل ذلك بهدف أن تظهر قوائمها المالية تحسنا مؤقتا بأحد الجوانب.

- قد يصعب أحيانا الحكم عموما على أداء الشركة بأنه جيد أو غير جيد طالما أن أدائها يحقق تقدما في بعض النسب وفي ذات الوقت قد تبين نتائج التحليل المالي تراجعها في نسب أخرى، وهنا يكون من الصعب الحكم مطلقا على أداء الشركة ومع ذلك يستطيع المحللون استخدام بعض الإجراءات الإحصائية لاستخلاص الأحكام النهائية عن أداء الشركة إذا كان جيدا أم غير ذلك كما تفعل البنوك بالوقت الحاضر حيث تحلل من النواحي الإحصائية احتمالات تعرض الشركة المقترضة لمشاكل مستقبلية يعيقها عند سداد التزاماتها للبنوك التجارية.

- تعبر النسب المالية عن علاقات بين عناصر القوائم المالية في لحظة معينة هي اليوم الأخير من السنة المالية، وبالتالي فإن تلك العلاقات لا تظهر التغيرات التي حدثت خلال السنة. أي أن النسب مرتبطة بيوم واحد فقط هو يوم إقفال الدفاتر. وهذا يحد من فائدة استخدام النسب المالية.

- بعض النسب المالية غالبا ما تكون مضللة، لأن مكوناتها عبارة عن إجماليات تختلف في نوعياتها وفي تواريخ استحقاقها مثل نسبة التداول<sup>(1)</sup>.

(1) محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص. 326.

## الفرع الرابع: النسب المالية

تتعدد النسب المالية التي تستخدم في تحليل الميزانية، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات هي: نسب السيولة؛ نسب النشاط؛ نسب التمويل؛ نسب الربحية.

### أولاً:نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل، ويتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة التزاماتها القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية.<sup>(1)</sup>

### 1.نسبة السيولة العامة (التداول)

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأموال المستثمرة في أصول عاملة تتمتع بخاصية قابليتها للتحويل السريع إلى نقدية (الأصول المتداولة) لتغطية ما يستحق على المؤسسة من التزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة في قيمة الأصول المتداولة المتحررة من خصوم الدائنين القصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل، ولكن لا يجب أن ينظر بارتياح إلى الارتفاع غير العادي في هذه النسبة لأنه قد يعني إما نقداً معطلاً، أو زيادة عن الحجم المناسب من الأصول المتداولة، أو ارتفاعاً غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها وهذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة. أما ارتفاع هذه النسبة يعني احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية.

<sup>(1)</sup> مفحل محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. ص.

312-313.

<sup>(2)</sup> محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص. 301.

## 2. نسبة السيولة السريعة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول سهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبياً.<sup>(1)</sup> ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

ويعود السبب إلى استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية. وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه .

توجه نسبة نمطية لنسبة السيولة السريعة وهي 1 وتعني أن المؤسسة تكون في حالة يسر فني في حالة إذا كانت قيمة الأصول المتداولة بدون المخزون تساوي قيمة الخصوم المتداولة.<sup>(3)</sup>

## 3. نسبة السيولة الجاهزة

تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل والديون المستحقة السداد في العام القادم دون الاضطرار إلى بيع أصول متداولة أخرى، وتتمثل تلك النسبة في النقدية بالصندوق والبنوك والاستثمارات قصيرة الأجل منسوبة إلى الخصوم المتداولة وتحسب النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(4)</sup>

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} \times 100$$

(1) محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص. 159.

(2) سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص. 45.

(3) عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص. 466.

(4) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية إسكندرية، 2005، ص. 341.

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني إما تراجع نشاط المؤسسة، أو نقص تجديد الاستثمارات، أو فائض في النقديات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

وهناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال بين 30% إلى 50% و 20% إلى 30% على الترتيب.<sup>(1)</sup>

### ثانياً: نسب النشاط

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموارد المتاحة لها وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الأصول، وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد، وبالتالي فهي تساعد في كشف نقاط الضعف في عمليات الشركة كذلك فإن نسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاية الأداء والربحية للشركة على المدى الطويل.<sup>(2)</sup> وفيما يلي أهم هذه النسب:

### 1. معدل دوران المخزون

يقيس معدل دوران المخزون عدد مرات استخدام المخزون أي تصريفه أو إحلاله خلال سنة واحدة. فهذا المعدل يوضح مدى حركة المخزون السلعي خلال فترة معينة وقياس كفاءة الإدارة في الرقابة على المخزون، تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(3)</sup>

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

حيث:

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{مخزون أول المدة} + \text{المشتريات} - \text{مخزون آخر المدة.}$$

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

(1) سعادة اليمين، مرجع سابق، ص. 46.

(2) محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص. 107.

(3) Cris manchen, analyse bancaire de entre prise, 6 édition, économique, paris, 2005, p. 195.

إن ارتفاع تلك النسبة عن المعدل السائد في الصناعة يشير إلى زيادة معدل إمكانية تجنب خسائر قد تنتج عن ركود المخزون سواء أكانت ناتجة عن التلف أو خسائر ناتجة عن تجميد أموال بضاعة بالمخازن دون تشغيلها في نشاط دوري سريع.

وفي حالة وجود صعوبة في الحصول على البيانات التي تخص تكلفة البضاعة المباعة ومخزون أول المدة وآخرها فإن هناك ضريبة أبسط، وتحسب بقسمة المبيعات على المخزون السلعي.<sup>(1)</sup> يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام أي فترة التخزين كما يلي:<sup>(2)</sup>

$$\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}} = \text{فترة التخزين}$$

تعبّر هذه النسبة عن فترة بقاء المخزون لدى المؤسسة بالأيام. ويمكن استخراجها بعد استخراج معدل دوران المخزون بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحاً، حيث (360) يعبر عن عدد أيام السنة، وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما نحصل على أيام قليلة، وهو ما يشير إلى أن فترة اقتناء المؤسسة للمخزون متدنية أي سرعة بيع المخزون وفترة بقائه في المخازن بمعدلات الدورات المسجلة في الأعوام الماضية لنفس المؤسسة والاستعانة بالنتائج المسجلة في المؤسسات المتشابهة للحصول على تقييم أفضل لأداء المؤسسة في هذا المجال.

## 2. معدل دوران الذمم المدينة

يعد معدل دوران المدينين مقياساً آخر للسيولة، ذلك المعدل الذي يقيس مدى سرعة تحول المدينين إلى نقدية أي أن معدل دوران المدينين هو عبارة عن الوقت الذي تستغرقه الدورة الواحدة الكاملة التي تبدأ من تسجيل الديون ثم تحصيلها إلى تسجيل ديون أخرى جديدة، وبالتالي فإن اكتمال هذه الدورة بسرعة معناه سرعة تحول المدينين إلى نقدية ويحسب هذا المعدل كما يلي:<sup>(3)</sup>

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{العملاء + أوراق}} = \text{معدل دوران الذمم المالية}$$

(1) عبد الستار مصطفى الصياح، جايد العامري، الإدارة المالية - أطر نظرية وحالات علمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص.61.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. 156.

(3) وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، إسكندرية، 2011، ص. 209.

يدل انخفاض النسبة قياساً بالمعدل الصناعي على انخفاض المبيعات أو ارتفاع الحسابات المدينة وعلى السياسة الائتمانية للشركة قياساً بالشركات الأخرى.<sup>(1)</sup> وبدل زيادة هذه النسبة أن المؤسسة توفر ائتمان تجاري قصير الأجل ويستوفى هذا الائتمان بشكل متواصل.<sup>(2)</sup>

### 3. معدل فترة التحصيل

تقيس فترة التحصيل دوران حسابات المدينين أي الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة للمدينين، وتلك الدورة تبدأ عمرها من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة، فذلك المتوسط يهدف إلى تحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها، وهو يعكس مدى استفادة الغير من أموال المؤسسة ويستخدم ذلك المؤشر في قياس كفاءة الإدارة في منح الائتمان (البيع بالتقسيط).<sup>(3)</sup> فإذا كان معدل فترة التحصيل يزيد عن شروط الائتمان فهذا يشير إلى عدم كفاءة الإدارة في تحصيل حساباتها المدينة، أو التساهل في سياستها الائتمانية لعملاء غير قادرين على السداد. إن طول فترة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المستحقة. أما قصر المدة يشير إلى سياسة الائتمان والتحصيل المتشددة، وتحسب النسبة من تقسيم 360 يوم على دوران الحسابات المدينة<sup>(4)</sup> أي:

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

### 4. معدل دوران الذمم الدائنة

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل المؤسسات خاصة عندما تقوم بوضع سياساتها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمؤسسة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحه المؤسسة لزمائنها لتسديد ديونهم، مع الحرص أن تكون الفترة التي ستمنحها لزمائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين جمع ديون الزبائن لسد الالتزامات اتجاه الموردين وضمان استمرار الأنشطة التشغيلية دون توقف.<sup>(5)</sup>

(1) محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص. 107.

(2) أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص. 364.

(4) محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص. 108.

(5) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. 160.

وتقيس هذه النسبة عدد مرات دوران حسابات الذمم الدائنة ومدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياسة البيع والشراء وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(1)</sup>

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زادت فترة الائتمان، وكان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما يزيد من طول المدة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد قوائم المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.

### 5. مؤشر مدة الدفع (الإئتمان)

يقيس عدد الأيام التي سيستغرقها لدفع كل دينار من المشتريات أي بمعنى المدة المحصورة ما بين شراء البضاعة بالأجل إلى تاريخ الدفع (السداد) وستحسب هذه النسبة بقسمة 360 على معدل دوران الذمم الدائنة<sup>(2)</sup> أي:

$$\text{مدة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

### 6. معدل دوران مجموع الأصول

يؤخذ في هذا المعدل مجموع الأصول سواء كانت أصول ثابتة أو متداولة ويتم حسابه كالاتي:<sup>(3)</sup>

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ويقيس هذا المعدل مدى استغلال الأصول بمختلف أنواعها في توليد المبيعات ويعني أن كل دينار مستثمر في الأصول قد ينتج عنه ما يساوي المعدل المستخرج يشمل مبيعات، ويمكن القول إذا

(1) أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية- دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013، ص. 346.

(2) المرجع نفسه، ص. 345.

(3) عبد الستار مصطفى الصياح، يعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

كان هذا المعدل مرتفعا فإنه يعني عدم كفاية المبيعات المنسوبة إلى حجم الاستثمار في هذه الأصول وهذه الحالة تنطبق كذلك على المعدل الخاص بالأصول الثابتة.

### 7. معدل دوران الأصول الثابتة

يقيس هذا المؤشر إنتاجية المبيعات وإمكانية استخدام المعدات والإمكانيات والتسهيلات الإنتاجية، فكما انخفض هذا المؤشر كلما دل على أن المؤسسة لا تستخدم قدرة وطاقة أصولها الثابتة بطريقة فعالة وتحسب هذه النسبة بتقسيم رقم الأعمال على الأصول الثابتة<sup>(1)</sup> أي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

### 8. معدل دوران الأصول المتداولة

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الاستثمار قصير الأجل في توليد المبيعات ومدى كفاية حجم المبيعات وملائمته لقيمة الأصول المتداولة وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

وتقارن هذه النسبة بمعيار الصناعة فإذا كانت أكبر من معيار الصناعة فهذا يدل أن هناك استخدام غير جيد للأصول المتداولة والعكس إذا كانت هذه النسبة أقل من معيار الصناعة.

### ثالثا: نسب الإقتراض

تقيس نسب الإقتراض المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها، فزيادة الاعتماد على القروض في تمويل الاحتياجات وإن كانت تؤدي إلى تحقيق المزيد من الوفورات الضريبية، إلا أنها تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر التي تتعرض إليها المؤسسة، فزيادة الإقتراض تعني زيادة الفوائد المستحقة. كما تعني ضرورة تدبير قدر أكبر من الأموال. لسداد

<sup>(1)</sup> وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص. 203.

<sup>(2)</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 116.



قيمة القروض عندما تحل تواريخ استحقاقها. وإذا ما فشلت المؤسسة في الوفاء بتلك الالتزامات فإن الأمر قد ينتهي بإفلاسها،<sup>(1)</sup> وسوف نتطرق إلى أهم نسب الاقتراض فيما يلي:

### 1. نسبة المديونية

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة. من حيث عبء ديونها، نسبة الدين أكبر من 100% تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها، وبالتالي فإن الشركة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة وتعتبر نسبة 40% نسبة مقبولة في معظم الصناعات. وكلما انخفضت هذه النسبة فإن الشركة تمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها. وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الديون على مجموع الأصول<sup>(2)</sup> أي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يؤدي انخفاض نسبة الاقتراض انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع ألا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القروض والفوائد عندما تحل تواريخ استحقاقها.<sup>(3)</sup>

تستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل التحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية التزاماتها في تاريخ استحقاقها وتحسب نسبة المديونية قصيرة الأجل بقسمة الديون قصيرة الأجل على مجموع الأصول أما نسبة المديونية طويلة الأجل بقسمة الديون طويلة الأجل على مجموع الأصول.<sup>(4)</sup> أي أن:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر-، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، 2003، ص. 88.

(2) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME FINANCIAL، فلسطين، 2008، ص. 52.

(3) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص. 89.

(4) فهمي محمد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص. 53.

## 2. نسبة المديونية إلى حقوق الملكية

هي عبارة عن قياس نسبي يبين علاقة ديون المؤسسة بالأموال التي يساهم بها المساهمون وقد تأخذ الديون طويلة الأجل أو مجموع الديون بكاملها وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: (1)

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية}$$

إن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يدل على زيادة حقوق الدائنين على حقوق المالكين وهذا يعتبر غير مفضل بالنسبة للمؤسسة وذلك لأن زيادة حجم الأموال المقترضة يعني فقدان المؤسسة استقلاليتها المالية مما يجعلها عرضة للتدخلات في ممارسة أنشطتها. أما انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يؤدي إلى فقدان المؤسسة ميزة الحصول على الاقتراض الخارجي مما يجعلها تعتمد بشكل أساسي على أموالها الدائمة، وعليه يجب على الوظيفة المالية تحليل ومراقبة وضع الهيكل المالي، للموازنة بين حقوق الملكية والديون المترتبة بذمة المؤسسة.

## 3. نسبة الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب فإذا كانت نسبة الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشراً على انخفاض مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى الاقتراض في تمويل أي أصول ثابتة جديدة أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشراً على ارتفاع مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الأموال الدائمة لتمويل أي أصول ثابتة إضافية وتحسب هذه النسبة بقسمة الأموال الدائمة على الأصول الثابتة (2) أي:

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة}$$

(1) عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(2) رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 212.

#### 4. نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح، وتحسب هذه النسبة بقسمة الأموال الخاصة على الأصول الثابتة<sup>(1)</sup> أي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

#### رابعاً: نسب الربحية

تعكس نسب الربحية نتائج تحليل النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي، والواقع أن جميع النسب التي سبق التعرض لها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب الربحية فإنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.<sup>(2)</sup> وتتمثل في:

#### 1. نسبة مردودية النشاط

تستخدم هذه النسبة في قياس مدى قدرة المؤسسة في إدارة عناصر تكلفة المبيعات حيث أن مجمل الربح يتم التوصل إليه من خلال المقارنة بين المبيعات الصافية وتكلفة المبيعات ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لا بد من إجراء المقارنة مع نسب الصناعة ومع نسب المؤسسة للسنوات السابقة ويمكن حسابها بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات الصافية<sup>(3)</sup> أي:

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

(1) سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

(2) محمد صالح الحناوي جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية، -مدخل القيمة واتخاذ القرارات-، الدار الجامعية، إسكندرية، 2002، ص. 451.

(3) رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص. 219.

## 2. العائد على الأصول

تقيس هذه النسبة قدرة الإدارة على استغلال أصول المؤسسة في تحقيق الأرباح وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

فالعلاقة هنا بين صافي الربح وبين كافة الموارد المالية المستثمرة سواء كانت أموال يملكها أصحاب المؤسسة أو أموال تم اقتراضها على المدى البعيد أو المتوسط أو الطويل. وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب المستخدمة لقياس ربحية المؤسسة وإجراء المقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى المماثلة.<sup>(1)</sup>

## 3. العائد على حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة قدرة الإدارة على استغلال أموال أصحاب المؤسسة في توليد الأرباح، ويتم حسابها كما يلي:<sup>(2)</sup>

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

وتحرص إدارة المؤسسة دائماً على تحسين هذا العائد لأنه يعكس مدى زيادة العائد على أموال أصحاب المؤسسة، ويمثل مدى نجاح الإدارة في تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي جذب الاستثمارات إلى هذه المؤسسة .

## المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

يستعمل المحللون ثلاثة مؤشرات خاصة بالتوازنات المالية وهي رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل والخزينة

## الفرع الأول: رأس المال العامل

إن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل تختلف في المدة وفي القيمة

<sup>(1)</sup> حسين البجعي، حسني خريوش، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، مصر، ص. ص. 272 - 273.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص. ص. 171 - 172.

فيمكن أن يكون تاريخ استحقاق الديون القصيرة الأجل أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل التحصيل على حقوقها لدى الغير وهذه الحالة تضع المؤسسة في حالة صعبة تجاه دائئها، ولتغطية هذا العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش ضمان هذا الهامش يعرف برأس المال العامل.<sup>(1)</sup>

### أولاً: تعريف رأس المال العامل وكيفية حسابه

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين. ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. ويتم حسابه بطريقتين:<sup>(2)</sup>

من منظور أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من منظور أدنى الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

### ثانياً: أنواع رأس المال العامل

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:<sup>(3)</sup>

#### 1. رأس المال العامل الإجمالي

هو مجموع الأصول المتداولة لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر إلا أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

#### 2. رأس المال العامل الصافي

هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو رأس المال العامل الذي رأيناه سابقاً.

#### 3. رأس المال العامل الخاص

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

(1) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص. 45.  
 (2) زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 49.  
 (3) زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص. 73.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

#### 4. رأس المال العامل الأجنبي

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

أو مجموع الأموال الأجنبية: (1)

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

#### ثالثاً: الحالات الممكنة لرأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل الصافي مؤشراً هاماً للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته المتمثلة في: (2)

##### 1. رأس المال العامل صافي موجب

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، حيث يعني حسب هذا المؤشر أن المؤسسة قامت بتمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية؛

##### 2. رأس المال العامل الصافي معدوم

يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض. حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز؛

##### 3. رأس المال العامل صافي سالب

يشير هذا المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية

(1) خميسي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص. 73.

(2) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر، 2011، ص.

الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجزاً في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

### الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمديون، وهذه العملية تعني ضرورة توفير مصادر قصيرة الأجل لتغطية هذه العناصر وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه الأخيرة تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، أي أن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا وحقوقها بالديون قصيرة الأجل وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.<sup>(1)</sup>

### أولاً: تعريف احتياج رأس المال العامل وكيفية حسابه

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها ذلك النوع من رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل. ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

احتياج رأس المال العامل = ( الأصول المتداولة - النقدية ) - ( ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية )

تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفيات المصرفية أيضاً عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جداً ولا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تقتصر غالباً في نهاية الدورة السنوية.

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 50 .

(2) زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 52-53 .

## ثانيا: الحالات الممكنة لاحتياج رأس المال العامل

توجد هناك حالتين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): الحالات الممكنة لاحتياج رأس المال

التغير	المصدر	الآثار
زيادة رأس المال العامل	- زيادة المخزونات (قيم الاستغلال) - زيادة الحقوق (التقديرات) - نقصان موارد الدورة	- تسير سيئ للمؤسسة - تراجع مبيعات المؤسسة
نقصان رأس المال العامل	- نقصان المخزونات - نقصان الحقوق - زيادة الموارد	- تحسن في شروط التسير - زيادة المبيعات

المصدر: مداني بن بلعيت، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر، 12-13 ديسمبر 2012، ص. 22.

## الفرع الثالث: الخزينة

للخزينة أهمية كبيرة لأنها تعبر عن وجود توازن أو عدم توازن مالي بالمؤسسة.

### أولاً: تعريف الخزينة وكيفية حسابها

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة من الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة وتحسب بالعلاقتين التاليتين:<sup>(1)</sup>

$$\text{الخزينة} = (\text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية})$$

<sup>(1)</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 51.



الخزينة = (رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل)

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الإستغلال، وأن تسرع المسيرين في الإحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب والحفاظ على مدينيها(العملاء)، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع (منح آجال أطول للعملاء)، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الإستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها في نفس الوقت ستتحمل تبعات أخرى تتمثل في عدم قدرتها على الوفاء بالديون قصيرة الأجل في ميعادها، حيث يجب على المؤسسة أن توفق بين السيولة الجاهزة المتوفرة لديها في دورة الإستغلال وبين تسديد المستحقات في أجلها. (1)

### ثانيا: مكونات عناصر الخزينة

تتمثل فيما يلي: (2)

1. **سندات الخزينة:** يتم شراءها من البنوك التي تعرضها للإكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات وفائدتها.
2. **خصم الأوراق التجارية:** هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة.
3. **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك.
4. **الصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.
5. **السلفات المصرفية:** ( التسيقات المصرفية )
6. **السحب على المكشوف:** هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين.

(1) مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 35.

(2) مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول (IAS)النظام

المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبة، جامعة ورقلة، الجزائر، 12-13 ديسمبر 2012، ص. 23.

## الخلاصة

إن التحليل المالي عملية تدرس القوائم المالية دراسة تفصيلية باستخدام الأساليب والأدوات الكمية من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل المالي مجموعة من الخطوات و المراحل للقيام بعملية التحليل ويعتمد في ذلك على أهم الوثائق المحاسبية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وهذا ما تطرقنا له في هذا الفصل، وكذلك إلى أهم الأساليب المعتمدة في التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي. أما قائمة التدفقات النقدية والتي تعتبر أيضا من القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي ولأنها موضوع دراستنا سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني:

التحليل المالي باستخدام قائمة

التدفقات النقدية

## تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل السابق إلى التحليل المالي والأدوات المستخدمة في ذلك وكذا مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في العملية التحليلية، من خلال القوائم المالية التي تعدها المؤسسة من أجل الإفصاح عن نتائجها من جهة وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة من جهة أخرى، سنخصص هذا الفصل إلى أهم تلك القوائم وهي قائمة التدفقات النقدية التي توفر مع باقي القوائم المالية معلومات مفيدة تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة وكذلك درجة توافر السيولة مما جعل لجنة معايير المحاسبة الدولية تقرر إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الذي عنوانه قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول قائمة التدفقات النقدية؛

المبحث الثاني: تبويب و إعداد قائمة التدفقات النقدية؛

المبحث الثالث: مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المرتكزة على قائمة التدفقات

النقدية.

## المبحث الأول: مفاهيم حول قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية خلاصة لجهود ودراسات متعددة حيث أصبحت الآن تمثل إحدى الركائز المهمة التي يتم الاعتماد عليها في فهم نشاطات المؤسسة، ومن تم الحصول على نتائج حول المركز المالي للمؤسسة.

### المطلب الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية والعناصر المتعلقة بها

#### الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية

توجد عدة تعريفات لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها:

#### أولاً: التعريف الأول

تُعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها " أداة تحليلية هامة تتجاوز نقائص التحليل الخاصة بالذمة المالية وتقوم علي منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية ".<sup>(1)</sup>

نلاحظ أن هذا التعريف ركز على ثلاث جوانب حول قائمة التدفقات النقدية، حيث أولاً تم اعتبارها كأداة تحليل وفيها تأكيد على أن قائمه التدفقات النقدية تأخذ جميع العوامل والمؤشرات بعين الإعتبار والتي يمكن للمحلل المالي من خلالها الإسترشاد بها كدليل على مختلف التأثيرات التي قد تقع على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع. والجانب الثاني يخص الاعتماد على عدة دورات أو ما يسمى بمقارنة الميزانيات المتتالية لبناء سياسة مالية قوية لمواجهة التغيرات المستقبلية وهذا ما يقصد به من خلال التطرق أو التركيز على الأساس الذي تقوم عليه" المنظور الديناميكي ". أما الجانب الثالث فهو بحثها عن الخيارات الإستراتيجية بمعنى أنها تهتم بوضع تصور مستقبلي تنبؤي لجميع الحركات النقدية الداخلية والخارجية.

#### ثانياً: التعريف الثاني

حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن قائمة التدفقات النقدية تعرف بأنها " جدول يقدم مداخل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها ".<sup>(2)</sup>

يتبين لنا من خلال التعريف أنه هناك عدة مصادر للتدفقات النقدية نتيجة اختلال الأنشطة

<sup>(1)</sup> بلعور سليمان، علي بن الطيب، قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إطار

المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، 2009، ص1.

<sup>(2)</sup> المادة 2.240. المرسوم المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

داخل المؤسسة، حيث يعبر كل واحد منها عن التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها.

**الفرع الثاني: مفاهيم حول التدفق النقدي، النقدية والنقدية المعادلة**

**أولاً: التدفق النقدي**

يقصد بالتدفق النقدي كل عملية تعبر عن دفع أو استلام للنقدية، وتكون التدفقات إما داخلية وهي عبارة عن عمليات التحصيل والقبض أو خارجة وتتمثل في عمليات التسديد والدفع<sup>(1)</sup> ويمكن تصنيف التدفقات النقدية حسب عدة معايير نذكر منها:<sup>(2)</sup>

**1. التدفقات النقدية حسب درجة تحققها:** على اعتبار أن كل تدفق نقدي (داخل أو خارج) يتميز بمتغيرين أساسيين هما المبلغ وتاريخ الدخول فإنه وعلى أساس هذين المتغيرين يمكن تصنيف التدفقات النقدية إلى أربعة أصناف وهي:

- تدفقات نقدية متأكد من مبلغها؛
- تدفقات نقدية متأكد من تاريخ تحققها؛
- تدفقات نقدية متأكد من مبلغها وتاريخ تحققها؛
- تدفقات نقدية غير متأكد من مبلغها ولا تاريخ تحققها.

**2. التدفقات النقدية حسب منشئها:** وتصنف إلى:

- تدفقات نقدية ناتجة عن دورة الإستغلال عن العمليات المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة؛

- تدفقات نقدية خارجة عن دورة الإستغلال وتنتج عن عمليات لا ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، مثل مقبوضات تنازل المؤسسة عن إحدى استثماراتها

**3. التدفقات النقدية لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية:** وتصنف إلى:

- تدفقات نقدية تشغيلية؛
- تدفقات نقدية استثمارية؛
- تدفقات نقدية تمويلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التدفق النقدي يختلف عن صافي الربح المحاسبي لأن الرقم

(1) عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 11.

(2) عصمان إيمان، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 26-27.

الأخير يحتوي على بنود غير النقدية، فحسب مفهوم الإستحقاق يتم الربح بتقابل الإيرادات و المصروفات التي تخص الفترة سواء قبض الإيراد أو لم يتم أو تم دفع المصروف أو لم يتم. وهذا يجعل رقم صافي الربح يتأثر ببعض الإيرادات والمصروفات التي لا تشكل تدفقا نقدي مثل الإهلاكات.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: النقدية والنقدية المعادلة

النقدية ويقصد بها النقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب، وتتكون النقدية المعادلة من الاستثمارات القصيرة الأجل، التي تستحق في حدود ثلاث أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية دون أن تتعرض لمخطر التغير في قيمتها.

ويتم الإحتفاظ بالنقدية المعادلة لغرض مواجهة أخطار سداد الخصوم المتداولة دون الحاجة لتسييل الأصول الثابتة الإقتراض، وليس لغرض الاستثمار أو أية أغراض أخرى.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية

مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تصبح بشكلها الحالي وقد بدأ التفكير بها منذ عقد السبعينيات للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعمها وهي كالتالي:

### الفرع الأول: مرحلة الأموال وتحليل التدفق النقدي

كانت في البداية في الدراسة التي أصدرها Mjsoh في عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) (\*) حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني.<sup>(3)</sup>

### الفرع الثاني: مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

كانت هذه القائمة في تلك المرحلة تبين التغيرات في بنود المركز المالي للفترة التي كانت

(1) محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص.235.

(2) فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

(\*) AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANT.

(3) سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص. 40.

تعتبر عنها القوائم المالية حيث كان يتم إدراج الزيادة أو النقص في بنود المركز المالي في تلك القائمة، وقد تطلب ذلك الرأي رقم (3) الصادر من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1963، وقد تأخذ شكل تحليل يطلق عليه قائمة من أين أتت وأين ذهبت.<sup>(1)</sup>

وفي عام 1970 أصدرت هيئة البورصات الأمريكية (ASEC) <sup>(\*)</sup> بيانا ألزمت فيه جميع المؤسسات المدرجة في السوق المالي الأمريكي بأن تتضمن قوائمها المالية معلومات عن التدفقات النقدية، كما أصدرت في عام 1971 القرار (117) الذي يقضي بالزامية إدراج هذه القائمة ضمن القوائم المالية الأساسية.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثالث: مرحلة قائمة التغير في المركز المالي

أصدر مجلس المبادئ المحاسبية عام 1971 الرأي المحاسبي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" أكد فيه ضرورة أن تكون هذه القوائم أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها من قبل المؤسسة وأن تخضع للمصادقة من قبل المراجع الخارجي مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى وأن يصبح إسمها "قائمة التغيرات في المركز المالي".<sup>(3)</sup>

### الفرع الرابع: مرحلة تقييم لجنة تروبولود

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عام 1973 والمعروفة باسم لجنة تروبولود التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي على أن من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية.<sup>(4)</sup>

### الفرع الخامس: مرحلة التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية لسنة 1980 مسودة عمل لإصدار معيار يحمل في معناه أن التقرير عن التدفقات المالية يجب أن يركز على النقدية بدلا من رأس المال العامل، ومع ذلك لم يتم إصدار قائمة نهائية تتعلق بالتدفقات النقدية في ذلك الوقت، وبدلا من ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة المالية أن يضم موضوع التقرير التوقعات النقدية في دراسة عن مبادئ القياس والإعتراف.

(1) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص. 281.

(\*) American Security Exchange Commission.

(2) سوزان عطا درغام مرجع سابق، ص. 40.

(3) محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص. 17.

(4) سوزان عطا درغام، مرجع سابق، ص. 41.



### الفرع السادس: مرحلة الإعراف والقياس في القوائم المالية

في سنة 1984 أصدر مجلس معايير المحاسبية المالية قائمة رقم (5) بعنوان الإعراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الأعمال، وقد تضمنت هذه القائمة استنتاج بأن قائمة التدفقات النقدية يجب تكون جزءا من مجموعة متكاملة من القوائم المالية وقد تزامن ذلك مع قيام معهد المدراء الماليين التنفيذيين بمراجعة موضوع التقارير عن التدفقات النقدية.<sup>(1)</sup>

### الفرع السابع: مرحلة المعيار (95) الخاص بقائمة التدفقات النقدية

مع مرور الوقت بدأ الفكر المحاسبي بتوجيه الإنتقادات إلى المراحل السابقة التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية، باعتبار أن اصطلاح الأموال غير محدد مما يؤدي إلى عدم توفر إمكانية المقارنة نتيجة المفاهيم المتعددة للأموال مثل النقدية أو ما يعادلها ورأس المال العامل وغيرها، وكذا الإختلاف في شكل القائمة ( الموارد والاستخدامات أو شكل الأنشطة)، كل هذا أدى بمجلس المعايير المحاسبي الأمريكي (FASB) إلى إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95) والذي ينص على استبدال قائمة التغيرات في المركز المالي بقائمة جديدة تسمى قائمة التدفقات النقدية التي تقدم معلومات مفيدة حول أنشطة المشروع في الحصول على النقدية.<sup>(2)</sup>

### الفرع السابع: مرحلة المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية

لقد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) (\*) المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" في سنة 1987 الذي يعطي الصورة النهائية لها ولقد أصبح ساري المفعول ابتداء من سنة 1994.<sup>(3)</sup>

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

#### الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية

لقد أصبحت قائمة التدفقات النقدية في الوقت الحاضر إحدى القوائم المالية المطلوب إعدادها في أغلب الدول إن لم نقل كل الدول، وقد يرجع سبب زيادة الإهتمام بهذه القائمة إلى

(1) جاك كاثيري وآخرون، ترجمة خالد على أحمد كاجمي وإبراهيم ولد محمد خال، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2010، ص. 286.

(2) كمال الدين مصطفى الدهراوي، مبادئ المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبية المالية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007، ص. 154.

(\*) international accounting standards committee .

(3) عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الإهتمام في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008، ص. 5.

بعض المزايا التي يمكن أن تحققها وتتمثل في ما يلي:

- تقديم معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن تلك التي تعطيها قائمة حسابات النتائج والميزانية، فمعلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المؤسسة للتدفقات النقدية المستقبلية، وكذا تجعلهم قادرين على تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية؛<sup>(1)</sup>

- تتجاوز قائمة التدفقات النقدية الآثار الناتجة عن استخدام مبدأ محاسبة الإستحقاق، حيث أن قائمة حسابات النتائج تحدد أرباح المؤسسة وفقاً لمبدأ الإستحقاق المحاسبي الذي لا يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة ولذلك فإن صافي الربح لا يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في الأجل القصير، حيث أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في أنشطة المؤسسة؛<sup>(2)</sup>

- تجنب الآثار الناجمة عن التغيرات في مستويات الأسعار نتيجة التضخم، فالمعلومات المحاسبية الخاصة بالتدفقات النقدية والمعدة على أساس محاسبة الخزينة تعتبر أكثر صلاحية من تلك المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس محاسبة الإستحقاق لأنها لا تكون في أغلب الأحيان متزامنة مع التوقيت الذي تمت فيه عملية التسوية النقدية للعمليات المحاسبية وبالتالي فيوجد هناك فارق زمني بين عملية القياس المحاسبي وعملية التدفق النقدي للعمليات، وبالتالي فإن التغير في الأسعار الذي يحدث بين تاريخ القياس المحاسبي وتاريخ التدفق النقدي والنتائج عن التضخم لن نستطيع تفاديه في حالة محاسبة الإستحقاق لكن نستطيع أن نتفاده في حالة محاسبة الخزينة؛

- توفير معلومات أكثر واقعية عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها النقدية من سداد الديون وفوائد القروض وتوزيعات الأرباح، فالتحليل القائم على أساس رأس المال العامل لا يعكس بصورة كافية درجة السيولة النقدية للمؤسسة ومقدرتها على مواجهة الظروف المستقبلية، حيث أنه في كثير من الأحيان تؤدي إلى نتائج مالية سيئة نتيجة لعجز المؤسسة عن مواجهة التزاماتها المالية؛<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> مرزاقه صالح وبوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد 6، 2010، ص. 85.

<sup>(2)</sup> مراد قاسم عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص. 32 - 33.

<sup>(3)</sup> محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة أسس القياس والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص. 142 - 143.

- تعتبر كمصدر مهم للعديد من المؤشرات والمعلومات المتعلقة بمدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار كما يمكن الإسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة خاصة في ما يتعلق بملائمة توظيف الموارد المالية.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين والأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية:<sup>(2)</sup>

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على الأساس النقدي؛
- تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتمويل على سداد الخصوم؛
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية و التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- إضافة إلى ما سبق تساعد قائمة التدفقات النقدية المستخدمين لها على تحليل ما وراء الأرقام المعدة استناداً إلى مبدأ الإستحقاق المحاسبي.<sup>(3)</sup>

### المطلب الرابع: العيوب والصعوبات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

توجد لقائمة التدفقات النقدية عيوب ومشاكل مثلها مثل باقي القوائم المالية الأخرى، حيث يوجد هناك مجموعة من الصعوبات قد تعترض عملية العرض الخاصة بها نذكر منها ما يلي:

### الفرع الأول: عيوب قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أهم العيوب المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في العناصر التالية:

- إن اعتماد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي يجعلها تتجاهل العديد من المعلومات المحاسبية ويجعلها تركز فقط على البنود النقدية التي تسببت في الزيادة أو النقصان في النقدية؛

<sup>(1)</sup> محمد مطر، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص.161.

<sup>(2)</sup> مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص. 197.

<sup>(3)</sup> نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقتراض في الشركات الخاصة السورية، مجلة جامعة دمشق

للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص. 216.

- تتعرض النقدية في كثير من الأحيان إلى التذبذب والتغير بشكل مستمر وفقا للظروف الاقتصادية ومنه لا يمكن لها أن تعبر بشكل دقيق عن الهدف المعدة لأجله؛
- إن حصول المؤسسة على قروض قصيرة الأجل يظهر زيادة كبيرة في الجانب المالي لها وذلك حسب ما تظهره الأرصدة النقدية وبالتالي تعبر عن وضع مالي جيد للمؤسسة رغم أن هناك قصورا في مجالات أخرى؛<sup>(1)</sup>
- عدم التساوي فيما بين فترة دخول وخروج الأموال على مدار الشهر الواحد يؤدي إلى صعوبة تحديد الفارق بينهما،
- وجود أخطاء في تقدير المقبوضات والمدفوعات؛<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجهها قائمة التدفقات النقدية

بالنسبة للصعوبات المتعلقة بعملية إعداد قائمة التدفقات النقدية فتتمثل في:

- وجود بعض المشاكل عند حساب صافي الدخل المحاسبي والمعد على أساس محاسبة الإستحقاق وهل هو حقيقة يعكس التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، إذ أن هذا الهدف لا يتحقق بمجرد إضافة أو طرح بعض العناصر من أو إلى مبلغ صافي الدخل كما هو متبع عند إعداد القائمة وفقا مدخل رأس المال العامل. بل يتطلب الأمر إجراءات أكثر تعقيدا و شمولاً تتبلور في تحديد التدفق الداخل والخارج الذي نتج عن كل بند من بنود جدول حسابات النتائج المعدة وفقا لمحاسبة الإستحقاق؛<sup>(3)</sup>
- صعوبة تحديد طبيعة النشاط هل تشغيلي أم تمويلي أم استثماري، فمثلا فوائد وتوزيعات الأرباح قد تصنف على أساس تدفق نقدي تشغيلي باعتبارها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وقد تصنف على أنها نشاط استثماري أو تمويلي تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد الاستثمارات؛<sup>(4)</sup>

(1) عدنان تابه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية التطبيق، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص. 82.

(2) عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء، عمان، 2006، ص. 269.

(3) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، درا وائل، عمان، 2007، ص. 356.

(4) أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية - النموذج الدولي الجديد -، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.

- ضرورة تحويل التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية للمؤسسة وذلك يخلق صعوبة في تحديد سعر الصرف بين تاريخ تقرير القائمة وتاريخ التدفق النقدي؛<sup>(1)</sup>
- هناك بعض المعاملات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية لا تتطلب استخدام النقدية وما يعادلها لذا يجب استبعادها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية؛<sup>(2)</sup>

### المبحث الثاني: تبويب و إعداد قائمة التدفقات النقدية

من أجل الزيادة في فاعلية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها فقد أوصى المعيار المحاسبي الدولي السابعة المؤسسات بضرورة توفير معلومات حول التغيرات في حركة النقدية وما يعادلها من خلال إعداد وتبويب قائمة التدفقات النقدية وفقا لطرق ومراحل ومصادر مختلفة.

#### المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

تنقسم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام هي تدفقات نقدية تشغيلية، تدفقات نقدية استثمارية وتدفقات نقدية تمويلية.

#### الفرع الأول: التدفقات النقدية التشغيلية

تستمد التدفقات النقدية بصفة رئيسية من الأنشطة التشغيلية أي الأنشطة المولدة للدخل الرئيسي للمؤسسة، الذي يعتبر كمؤشر هام لقياس القدرة المالية لأنه يعبر عن القدرة الذاتية لتمويل أعمالها، وعادة ما ينظر مستخدمي القوائم المالية إلى التدفقات النقدية التشغيلية كمقياس لقدرة المؤسسة على الحفاظ على قدراتها التشغيلية ودعم الأنشطة الأخرى التي لا تصنف ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.<sup>(3)</sup>

#### أولاً: تقسيم تدفقات الأنشطة التشغيلية

تنقسم التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية إلى:<sup>(4)</sup>

(1) محمد أبو نظار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، دار وائل للنشر، عمان، ص. 100.

(2) محمد الجاموس، قائمة التدفق النقدي، مجلة المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات، جامعة دمشق، سوريا، العدد الأول، 2008، ص. 232.

(3) طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص. 98.

(4) أمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 336.

### 1. تدفقات نقدية داخلية (المقبوضات النقدية)

وتتمثل في المقبوضات النقدية من بيع السلع أو تقديم الخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة أو المقبوضات النقدية من بيع الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو المقبوضات من الأنشطة التشغيلية الأخرى.

### 2. التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات النقدية)

وتتمثل في المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة أو الخدمات وكذلك الناتجة عن سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين ومدفوعات العاملين أو أي مدفوعات تشغيلية أخرى.

بعد احتساب كل من مجموع التدفقات النقدية الداخلة ومجموع التدفقات النقدية الخارجة يتم احتساب الفرق بينها والذي يمثل صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

#### ثانياً: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

- استمرارية منشآت الأعمال يأتي من خلال اقتران الأرباح المحققة بوجود تدفقات نقدية إيجابية من النشاطات التشغيلية للمؤسسة إلا أنه من دون وجود تلك التدفقات النقدية لن تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المستحقة بالرغم من تحقيقها للأرباح، وتعتبر تصنيفات التدفقات النقدية التشغيلية أكثر أهمية من غيرها لأنها توضح المبالغ النقدية التي تم الحصول عليها من نشاط المؤسسة الذي يعتبر أفضل مقياس لقدرة المؤسسة علي توليد التدفقات النقدية اللازمة.

- وكذلك ترجع أهمية التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية إلى أنها توضح قدرة المؤسسة علي توليد النقدية لحملة أسهمها ودائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي، وكلما كان صافي التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية موجبا دل ذلك على جودة سيولة المؤسسة وربحياتها. كذلك تعد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية للمؤسسة المؤشر الأول لأدائها المالي إلا أنها تعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للوصول إلى مبالغ نقدية في فترة زمنية محددة وتفيد في الأغراض التالية:<sup>(1)</sup>

- إعادة استثمار التدفقات النقدية في نشاط المؤسسة؛

(1) أمال دراغمة، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

- التوسع في شراء الأصول الرأسمالية؛
- سداد توزيعات الأرباح على المساهمين؛
- سداد القروض؛
- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

### الفرع الثاني: تدفقات نقدية للأنشطة الاستثمارية

هي تلك المتعلقة بامتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها ومن غيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن التي تعادل النقدية، حيث توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد الأرباح وتدفقات نقدية مستقبلية<sup>(1)</sup>.

#### أولاً: تقسيم تدفقات الأنشطة الاستثمارية

تنقسم التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية إلى:<sup>(2)</sup>

#### 1. تدفقات نقدية داخلية (المقبوضات النقدية)

وتمثل المقبوضات من بيع الموجودات الثابتة والمقبوضات النقدية من بيع الأوراق المالية التي تملكها المؤسسة ليس لغرض المتاجرة فيها أو بيع موجودات أخرى من غير المخزونات.

#### 2. التدفقات النقدية الخارجة ( المدفوعات النقدية )

وتمثل المدفوعات الناتجة عن زيادة استثمارات المؤسسة في الأوراق المالية أو أي موجودات أخرى تم اقتناؤها لتسهيل نشاط المؤسسة وليس لإعادة بيعها.

بعد احتساب كل من مجموع التدفقات النقدية الداخلة ومجموع التدفقات النقدية الخارجة يتم احتساب الفرق بينها لحساب صافي التدفقات النقدية الاستثمارية.

#### ثالثاً: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية في ما يلي:<sup>(3)</sup>

- يعتبر مؤشراً مهماً لاحتمالات النمو المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية في الأرباح؛

<sup>(1)</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص. 277.

<sup>(2)</sup> نعيم دهمش، محمد أبو نزار وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2005، ص.

35.

<sup>(3)</sup> أمال الدراغمة، مرجع سابق، ص. 72.

- مؤشر هام للتعرف على مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد الدخل؛
- مؤشرا لاحتمالات الإنكماش المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المؤسسة تلجأ إلى تسهيل أصولها الثابتة؛
- مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية ومؤشر لتخفيض العائد من استثماراتها المالية؛
- التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلا؛ وإضافة إلى ما سبق فإنها: (1)
- تبين قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها النقدية الاستثمارية ( شراء أصول معمرة ) والتمويلية ( تسديد ديون طويلة الأجل )؛
- تبين التغير من سنة إلى أخرى في نجاح الشركة في استثمار أصولها لتحقيق تدفقات نقدية.

### الفرع الثالث: التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

أنشطة التمويل هي تلك الأنشطة التي ينتج عنها التغير في الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التغير في مكونات القروض الخاصة بالمؤسسة(2)

#### أولاً: تقسيم تدفقات الأنشطة التمويلية

تنقسم التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية إلى: (3)

#### 1. تدفقات نقدية داخلية ( المقبوضات النقدية )

وتمثل المقبوضات الناتجة عن إصدار الأسهم والسندات والقروض البنكية وغيرها من الاقتراضات قصيرة أو طويلة الأجل؛

#### 2. تدفقات نقدية خارجية ( المدفوعات النقدية )

وتتمثل في المدفوعات إلى المساهمين والشركاء والقروض البنكية وغيرها.

(1) توفيق حسن عبد الجليل، أثر التدفقات النقدية التشغيلية في سعر السهم السوق للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، 2012، ص. 699.

(2) أمال أحمد العمودي وتوفيق عبد المحسن الخيال، دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد2، 2011، ص. 147.

(3) أحمد نور، المحاسبة المالية القياس وتقييم الإفصاح المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص. 95.

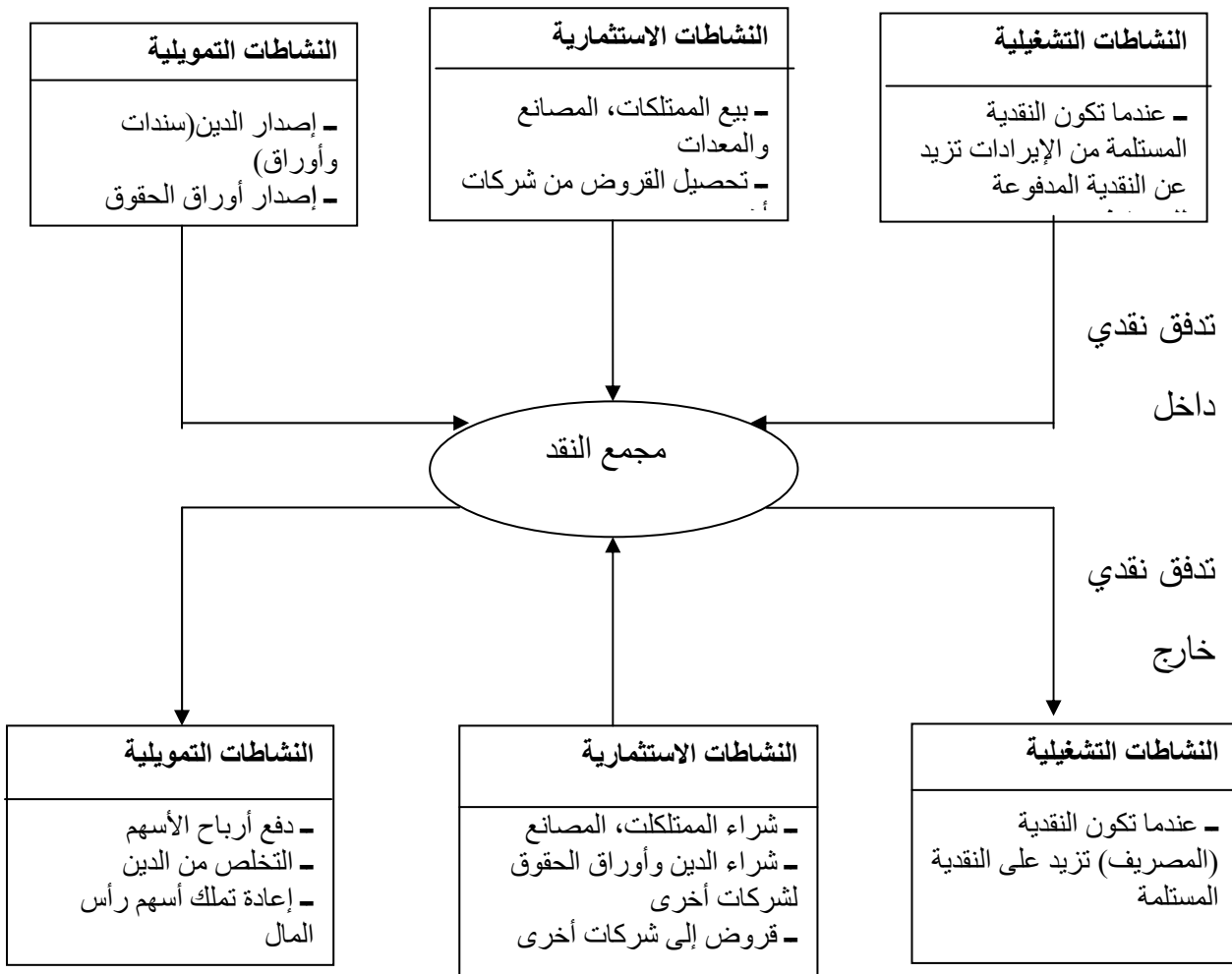


### ثالثاً: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

يفيد تحليل التدفقات من النشاطات التمويلية في معرفة كل من العناصر التالية:<sup>(1)</sup>

- يعتبر مؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم و السندات والقروض؛
- يعتبر مؤشر عن مدى قيام المؤسسة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين؛
- إعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المؤسسة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية والتمويل بالاقتراض إذ هناك حد أقصى للتمويل بالاقتراض إذا تجاوزته المؤسسة تواجه إعسار مالي في أغلب الأحيان.

الشكل رقم (2-1): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المصنفة بواسطة النشاطات



المصدر: فدغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999، ص. 182.

(1) أمال دراغمة، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

## المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة استنادا إلى مجموعة من المعلومات والخطوات، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي.

### الفرع الأول: الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك بعض الإعتبارات يجب أخذها بالحسبان عند إعداد قائمة التدفقات النقدية أهمها ما يلي: (1)

- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير المادية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية حسب واقعها ويجب الإفصاح عنها بشكل منفرد؛
- فيما يتعلق بالتدفقات النقدية للشركة الزميلة والعقود المشتركة عند استخدام أسلوب الملكية، فإن قائمة التدفقات النقدية يجب أن تتضمن فقط التدفقات النقدية بين المستثمر والجهة المستثمر فيها وكذا حصة المتعاقد في التدفقات النقدية للجهة المستثمر فيها؛
- التدفقات النقدية الإجمالية المتعلقة باقتناء الشركات التابعة والتخلص منها ووحدات الأعمال الأخرى، يجب عرضها بشكل منفصل أي في قائمة منفصلة وتصنيفها كمنشآت استثمارية، مع إفصاحات أخرى إضافية تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو البيع وكذلك إجمالي التدفقات النقدية المستلمة والمدفوعة بعد استبعاد النقدية والنقدية المعادلة التي تعتبر جزء من عملية الإقتناء أو التخلص؛
- يجب استثناء العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام لنقدية من قائمة التدفقات النقدية، ولكن يجب الإفصاح عنها بشكل منفرد في مكان آخر في القوائم المالية؛
- بالنسبة للنقدية والنقدية المعادلة الموجودة في المؤسسة التي لا تكون قابلة للاستخدام فيجب الإفصاح عنها مع تعليق المؤسسة على ذلك؛
- لا تعتبر تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم كأرباح من النشاطات النقدية؛
- يمكن تصنيف الفوائد والتوزيعات المستلمة والمدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية أو استثمارية

(1) عصمان إيمان، مرجع ساق ذكره، ص. 56.

أو تمويلية ويجب مراعات الإتساق في تصنيفها من فترة الأخرى، أما بالنسبة لتدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب الدخل فعادة ما يتم تصنيفها كنشاطات تشغيلية، إلا إذا كانت مرتبطة بنشاط استثماري أو تمويلي؛

- يتم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق ببعض النشاطات الاستثمارية أو التمويلية غير النقدية، نظرا لأهميتها في فهم المركز النقدي والمتمثل في تحويل السندات القابلة لتحويل إلى أسهم عادية، استئجار الأصول استئجارا تمويليا؛

- فيما يتعلق بالمشتقات كالعقود المستقبلية والعقود الآجلة، فيتم تصنيفها كنشاطات استثمارية، إلا إذا كانت مقتناة للمتاجرة فيتم تصنيفها كأنشطة تشغيلية، وإذا كانت الأغراض التمويل فيتم تصنيفها كنشاطات تمويلية؛

- يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل، وذلك حتى تكتمل الصورة لدي مستخدمي قائمة التدفقات النقدية عن كافة النشاطات النقدية في المؤسسة.

### الفرع الثاني: مصادر المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

خلافا للميزانية وجدول حسابات النتائج للذان يتم إعدادهما استنادا إلى أرصدة ميزان المراجعة المعدل بعد التسوية الجردية وفقا لأساس محاسبة الإستحقاق، وقبل الحديث عن طرق والخطوات الواجب إتباعها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية لا بد لنا من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توفيرها والمستمدة من ثلاث مصادر وهي:<sup>(1)</sup>

- مقارنة ميزانيتين متتاليتين لتحديد مقدار التغير في الأصول و الخصوم وحقوق الملكية بين أول وآخر الفترة؛

- جدول حسابات النتائج للسنة الجارية لتحديد الزيادة أو النقصان في النقدية والأنشطة التشغيلية خلال الفترة أي تحويل صافي ربح الفترة من أساس الإستحقاق إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؛

- بيانات عن عمليات مستخرجة من دفتر الأستاذ العام للوصول إلى معلومات تفصيلية وتحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

(1) ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين و المدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص. 33.

### الفرع الثالث: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

يقوم المحاسب بعد تجميع كافة المعلومات بإتباع الخطوات التالية:<sup>(1)</sup>

- إيجاد التغير في النقدية ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدي وما يعادلها؛

- رصد التغيرات في بنود الميزانية، حيث يتم هنا رصد التغيرات الحاصلة في مختلف بنود الميزانية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي؛

- احتساب التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة أو الغير مباشرة؛

- احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والتشغيلية، حيث يتم هنا جمع التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.

### الفرع الرابع: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

#### أولا: الطريقة المباشرة

يطلق أيضا على هذه الطريقة اسم طريقة حسابات النتائج ولقد أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي السابع وفضلها على الطريقة غير المباشرة ولكنه لم يقرها بشكل إجباري، وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية وكذا معرفة أوجه الصرف النقدي، والتي يتم توزيعها وفق الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية وهو الأسلوب المفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية. وبما أننا نقوم بالدراسة داخل البيئة الجزائرية فإننا سنقوم بعرض وتحليل جدول التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي.<sup>(2)</sup>

والجدول التالي يبين قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة كما يلي:

<sup>(1)</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 201-202.

<sup>(2)</sup> Odile barbe, dandon laurent ditelet, mitriser les AFRS, 3 éme idition, groupe reuve fiduciaire, paris, 2007, p. 585-584.

جدول رقم (2-1): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

السنة المالية N	السنة المالية N-1	ملاحظة	
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b>
			المقبوضات من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار</b>
			المدفوعات عن اقتناء تسيّبات عينية أو معنوية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تسيّبات عينية أو معنوية المدفوعات عن اقتناء تسيّبات مالية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تسيّبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b>
			المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها المقبوضات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b>
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			<b>تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</b>
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			<b>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</b>

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص. 35.

## 1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

من خلالها يتم تحديد المصادر المباشرة للنقدية وكذا المدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية وتشتمل غالبا على بنود كثيرة نذكر أهم هذه البنود في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

السنة المالية N	السنة المالية N-1	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
		المقبوضات من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصروفات المالية والمدفوعة الأخرى
		تدفقات الخزينة قبل العناصر الغير عادية
		+/- تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
		تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص. 35.

وحتى يتم تحديد مقدار التدفقات النقدية للمؤسسة فإننا نحتاج إلى إجراء عمليات حسابية لكل بند من بنود المقبوضات والمدفوعات النقدية وتكون العمليات الحسابية كما يلي: (1)

يتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بتحويل بنود جدول حسابات النتائج المعدة وفق أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي وذلك بتحويل كل بند على حدا ومنه يتم التوصل إلى العلاقة التالية:

$$\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \text{المقبوضات النقدية} - \text{المدفوعات النقدية} \\ -/+ \text{ تدفقات أموال الخزينة.}$$

**1.1 المقبوضات النقدية للأنشطة التشغيلية:** تمثل المقبوضات النقدية للأنشطة التشغيلية في عنصرين أساسيين هما مقبوضات الزبائن والحسابات الملحقة والمقبوضات الأخرى للأنشطة التشغيلية.

(1) معمر الطيب ابتسام، إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البلدية، 2012، ص. ص. 81-82.

**1.1.1. مقبوضات الزبائن والحسابات الملحقة:** هي تلك المقبوضات الناتجة عن بيع البضائع وتقديم الخدمات للغير من طرف المؤسسة، حيث تحسب المقبوضات النقدية للزبائن والحسابات الملحقة من خلال العلاقة التالية:

المقبوضات من الزبائن = (المبيعات من البضاعة والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة (ح/70) - حساب التخفيضات والتزييلات الحسومات الممنوحة (ح/708) + الرسوم على القيمة المضافة على المبيعات (ح/4457) - التغير في رصيد حساب الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر المدة - رصيد أول المدة) (ح/41).

ويمكن تلخيص العلاقة السابقة كما يلي:

الرصيد المدين لبداية المدة لحساب الزبائن والحسابات الأخرى الملحقة	+
الرصيد الدائن لبداية المدة لحساب الزبائن (التخفيضات المالية والتجارية)	-
رصيد بداية المدة للإيرادات المحصلة مسبقا والخاصة بالزبائن	-
مبيعات الفترة داخل الرسم	+
ربح الصرف لحقوق الزبائن بالعملة الصعبة	+
خسارة الصرف لحقوق الزبائن بالعملة الصعبة	-
الرصيد المدين لنهاية المدة لحساب الزبائن والحسابات الأخرى الملحقة	-
الرصيد الدائن لنهاية المدة لحساب الزبائن (التخفيضات المالية والتجارية)	+
رصيد نهاية المدة للإيرادات المحصلة مسبقا والخاصة بالزبائن	+
<b>المقبوضات النقدية المحصلة من عند الزبائن</b>	<b>=</b>

**2.1.1. المقبوضات الأخرى للأنشطة التشغيلية:** هناك تحصيلات أو مقبوضات عناصر أخرى متعلقة بالأنشطة التشغيلية تضاف إلى عنصر مقبوضات الزبائن، حيث تحسب بالعلاقة التالية :

المقبوضات الأخرى للأنشطة التشغيلية = حساب إعانات الإستغلال (ح/740) + حساب المنتجات الإستثنائية عن عمليات التسيير (ح/757) + حسابات المنتجات الأخرى للتسيير الجاري (ح/758) +/- التغيير في حسابات الإيرادات المحصلة مسبقا (ح/487).

**2.1. المدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية:** وتتكون مدفوعات الأنشطة التشغيلية من كل المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين والحسابات الملحقة وكذا الفوائد والمصرفيات المالية المدفوعة الأخرى. حيث تحتسب إنطلاقا من العناصر التالية:

**1.2.1. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:** وهي تلك المبالغ المدفوعة لقاء قيام المؤسسة بشراء السلع والخدمات من الموردين وكذلك المبالغ المدفوعة كأجور للعمال والحسابات الملحقة بذلك، ويحسب هذين العنصرين بالشكل التالي:

**المبالغ المدفوعة للموردين =** مشتريات الفترة (ح/60) - التخفيضات المالية والتجارية المحصلة (ح/609) + الرسم على القيمة المضافة للمشتريات (ح/4456) + مصاريف الخدمات الخارجية (ح/61) و الخدمات الخارجية الأخرى (ح/62) + الرسم على القيمة المضافة على للخدمات و الخدمات الخارجية الأخرى (ح/445) - التغيير في رصيد حساب موردو المخزونات والخدمات (ح/401) والحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة (ح/467).

ويمكن تلخيص العلاقة السابقة كما يلي:

الرصيد الدائن لبداية المدة لحساب الموردون والحسابات الأخرى الملحقة	+
الرصيد المدين لبداية المدة لحساب الموردون (التخفيضات المالية والتجارية المقدمة)	-
رصيد بداية المدة للمصاريف المحملة مسبقا والخاصة بالموردون	-
مشتريات الفترة من السلع والخدمات داخل الرسم	+
ربح الصرف لحقوق الزبائن بالعملة الصعبة	-
خسارة الصرف لحقوق الزبائن بالعملة الصعبة	+
الرصيد الدائن لنهاية المدة لحساب الزبائن والحسابات الأخرى الملحقة	-
الرصيد المدين لنهاية المدة لحساب الزبائن (التخفيضات المالية والتجارية الممنوحة)	+
رصيد نهاية المدة للمصاريف المحملة مسبقا والخاصة بالموردون	+
<b>المدفوعات النقدية إلى الموردون</b>	<b>=</b>



يشار هنا إلى أن حسابات الموردين هي فقط حسابات الموردين الدائنين، بمعنى أنه يستبعد من ذلك التخفيضات التجارية والمالية منها. أما بالنسبة للتغير في حساب الموردين والهيئات الإجتماعية فهي الفرق بين حسابات الموردين والهيئات الإجتماعية المستحقة لبداية ونهاية الفترة.

**2.2.1. الأعباء المدفوعة للمستخدمين =** (أعباء المستخدمين للفترة (د/63) - التغير في حساب المستخدمين والحسابات المرتبطة بهم (د/42) - التغير في حساب الهيئات الإجتماعية والحسابات المرتبطة بهم (د/43)).

رصيد بداية المدة لحساب المستخدمين والهيئات الإجتماعية (دائن)	+
رصيد بداية المدة لحساب التسبيقات المقدمة للمستخدمين	-
أعباء المستخدمين للفترة	+
رصيد نهاية المدة لحساب المستخدمين والهيئات الإجتماعية (دائن)	-
رصيد نهاية المدة لحساب التسبيقات المقدمة للمستخدمين	+
<b>المدفوعات النقدية للمستخدمين والهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقه</b>	<b>=</b>

**3.1. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى:** حسب النظام المحاسبي المالي فإن الفوائد المدفوعة تتمثل في حساب الأعباء المالية، وبالرغم من أنها تعتبر أعباء متعلقة بالدورة الاستثمارية إلا أنها تحسب ضمن الأنشطة التشغيلية وفقا للعلاقة التالية:

الفوائد والمصاريف المالية الأخرى = مصروف الفائدة للفترة - التغير مصروف الفائدة المستحقة
---

**4.1. الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كما يلي:** (1)

الضرائب على النتائج المدفوعة = الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية (د/565) - التغير في رصيد الدولة والضرائب على النتيجة (د/444).

**5.1. تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية**

تدفق الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية = إيرادات العناصر غير العادية (د/77) - أعباء العناصر الغير عادية (د/76).
---

(1) نصر الدين بن ندير، عمار بوشنوف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، الوادي، الجزائر، 2010، ص. 5.

## 2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

كما أشرنا سابقا فإن أنشطة الاستثمار تتضمن العمليات التي لم تدرج ضمن أنشطة التشغيل أو أنشطة التمويل والتي تتعلق بشراء وبيع الأصول طويلة الأجل، ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3): التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

السنة N	السنة N-1	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
		المدفوعات من اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيبات عينية أو معنوية المدفوعات من اقتناء تثبيبات مالية المقبوضات عن عملية التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والإقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفق أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص. 35.

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية} = \text{المقبوضات النقدية} - \text{المدفوعات النقدية}$$

كما يمكن حساب العناصر المكونة للتدفقات النقدية أي المقبوضات والمدفوعات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية لكل عملية من العمليات السابقة على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

**1.2. المقبوضات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** تتكون هذه المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيبات العينية أو المعنوية والمقبوضات عن عملية التنازل عن تثبيبات مالية والفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية، وكذلك الحصص والإقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

(1) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص. 298، 299.

**1.1.2. المقبوضات النقدية للتنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية:** هي المقبوضات النقدية التي تحصلت عليها المؤسسة والناجحة عن التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية خلال الفترة، وتحسب كما يلي:

المقبوضات من التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية = سعر التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية + رصيد بداية المدة لحساب الحقوق عن التنازل التثبيتات المعنوية والعينية - رصيد نهاية المدة لحساب الحقوق عن التنازل التثبيتات المعنوية والعينية.

**2.1.2. المقبوضات النقدية من التنازل عن التثبيتات المالية:** وهي تلك المقبوضات الناتجة عن التنازل عن التثبيتات المالية خلال الفترة، وتحسب بالعلاقة التالية:

مقبوضات التنازل عن التثبيتات المالية = رصيد آخر المدة للتثبيتات المالية - القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها خلال الفترة + رصيد بداية المدة للتثبيتات المالية.

**3.1.2. الحصص والإقساط المقبوضة من النتائج المستلمة:** وهي المقبوضات النقدية (العوائد المالية) التي تحصلت عليها المؤسسة المتعلقة بمساهماتها في رأس مال الشركات الأخرى (أقساط الأرباح).

**2.2. المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وهي جميع المدفوعات النقدية المتعلقة بالحيازة على التثبيتات المادية والمعنوية والمالية خلال الفترة، وتقسّم إلى قسمين هما:

### 1.2.2. المدفوعات النقدية من الحيازة على التثبيتات المادية والمعنوية

+	القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المعنوية والمادية في نهاية المدة
+	القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المعنوية والمادية المتنازل عنها
+	TVA مسترجعة على للتثبيتات المعنوية والمادية للفترة
-	القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المعنوية والمادية في بداية الفترة
+	رصيد موردو التثبيتات المعنوية والمادية في بداية الفترة
-	رصيد موردو للتثبيتات المعنوية والمادية في نهاية الفترة

= المدفوعات النقدية من الحيازة على التثبيتات المادية والمعنوية

**2.2.2. المدفوعات من اقتناء تثبيتات مالية:** وهي تلك المدفوعات النقدية لقاء قيام المؤسسة بالحيازة على تثبيتات مالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

المدفوعات النقدية من اقتناء تثبيبات مالية = قيمة التثبيبات المالية في نهاية المدة + قيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيبات المالية المتنازل عنها - قيمة محاسبية إجمالية للتثبيبات المالية في بداية المدة

### 3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تشتمل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية على العمليات المتعلقة بحسابات التمويل الطويلة الأجل من قروض وحقوق ملكية ويمكن إظهارها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

السنة N	السنة N-1	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها المقبوضات المتأتية من القروض تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفق الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص. 35.

ويمكن تحديد أو احتساب قيمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

صافي التدفقات النقدية = المقبوضات النقدية التمويلية - المدفوعات النقدية التمويلية

**1.3. مقبوضات الأنشطة التمويلية:** تتكون مقبوضات الأنشطة التمويلية من عنصرين المقبوضات النقدية من خلال إصدار أسهم جديدة والمقبوضات النقدية المتأتية من الحصول على قروض طويلة الأجل، ويحسب كلا العنصرين من خلال العلاقتين التاليتين:

المقبوضات النقدية من إصدار أسهم = رأس المال في نهاية المدة + علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة - الإحتياطات المحولة إلى أسهم خلال الدورة - الديون المحولة إلى أسهم خلال

(1) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات والأسواق المالية، دار المربخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص. ص. 248-249.

الدورة – رأس المال في بداية المدة - علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة

2.3. المدفوعات النقدية للأنشطة التمويلية: يتكون هذا العنصر أيضا من عنصرين هما

المقبوضات من إصدار القروض الطويلة الأجل = رصيد القروض الطويلة الأجل آخر المدة  
- رصيد القروض الطويلة الأجل أول المدة + القروض المسددة

المدفوعات النقدية المتعلقة بالحصول وغيرها من تسديدات الأرباح وكذلك المدفوعات المتعلقة بتسديد القروض طويلة الأجل.

بالنسبة للعنصر الأول يتم احتسابه حسب العلاقة التالية:

$$\begin{aligned}
 & \text{رصيد الإحتياطيات في بداية المدة} \\
 & \pm \text{نتيجة السنة } N-1 \\
 & + \text{تأثير التغيرات المحاسبية للدورة } N \text{ (رصيد دائن)} \\
 & - \text{تأثير التغيرات المحاسبية للدورة } N \text{ (رصيد مدين)} \\
 & - \text{الإحتياطيات المحولة إلى رأس المال خلال الدورة } N \\
 & + \text{علاوة الإصدار المدفوعة خلال الدورة } N \\
 & - \text{رصيد الإحتياطيات في نهاية الدورة } N \\
 & = \text{أقساط الأرباح الممنوحة خلال الدورة } N \\
 & - \text{أقساط الأرباح المستحقة الدفع في بداية الدورة } N \\
 & + \text{أقساط الأرباح المستحقة الدفع في نهاية الدورة } N \\
 & \text{توزيعات الأرباح خلال الدورة } N
 \end{aligned}$$

أما بالنسبة للمدفوعات النقدية المتعلقة بتسديد الديون الطويلة الأجل فتحتسب كالاتي:

مدفوعات القروض المسددة = رصيد القروض الطويلة الأجل أول المدة - رصيد القروض  
الطويلة الأجل آخر المدة + النقدية المحصلة من إصدار قروض  
جديدة.

#### 4. مميزات الطريقة المباشرة

توجد عدة مميزات لهذه الطريقة نذكر منها:

- الطريقة الأكثر استعمالا واتساقا مع أهداف قائمة التدفقات النقدية كما توفر معلومات

أكثر تفصيلا ووضوحا عن الآثار النقدية؛

- تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر فائدة وملائمة عن النشاط التشغيلي للمؤسسة؛<sup>(1)</sup>
- تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيفية إنفاقها في الأنشطة التشغيلية وتكون مطلوبة ومستعملة بكثرة في شركات التأمين والشركات الحكومية؛
- تعتبر المعلومات التفصيلية عن التدفق النقدي التشغيلي أكثر فائدة بالمقارنة مع الرقم الإجمالي للتدفق النقدي التشغيلي مما يساعد على تقييم قدرة المؤسسة على توفير سيولة كافية لسداد التزاماتها وإمكانية إعادة الاستثمار في عملياتها، وما هي التوزيعات النقدية المحتملة للمساهمين؛<sup>(2)</sup>
- من خلالها يمكن إجراء تسوية لصافي دخل الشركة وتدفقاتها النقدية من عملياتها؛
- المفضلة لدي مجلس معايير المحاسبة الأمريكي وذلك لبساطتها وسهولة تطبيقها.<sup>(3)</sup>

#### ثانيا: الطريقة غير المباشرة

وتسمى أيضا هذه الطريقة طريقة التسوية (التعديل)، والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية بأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مصروفات (مدفوعات) نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وعلى ذلك فإنه في ظل أساس الإستحقاق في المحاسبة فإن صافي الدخل لن يشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.<sup>(4)</sup>

وكما ذكرنا سابقا فإنه لا يوجد اختلافات في النتيجة النهائية في ظل إتباع أي من الطريقتين فالتدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل تكون واحدة في ظل إتباع أي طريقة منها كما أن الاختيار بينهما يقتصر فقط على أنشطة التشغيل، ولا يوجد أي اختلاف في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل وبالتالي فإننا سوف نتطرق إلى كيفية حساب الأنشطة التشغيلية و فقط. والجدول التالي يبين شكل قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري.

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 169.

(2) محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(3) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 259-260.

(4) أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الجدول رقم (2-5): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

السنة المالية N	السنة المالية N-1	ملاحظات	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من أجل : - الاهتلاكات والمؤونات - تغير في المخزونات - تغير في الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير في الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مدفوعات عن اقتناء تسيّيات مقبوضات التنازل عن تسيّيات تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص. 36.

## 1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

حسب هذه الطريقة فإن رصيد التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية يحتسب عن طريق التعديل في نتيجة المؤسسة بالأخذ بعين الاعتبار أثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذلك عناصر الإيرادات أو المصاريف المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.<sup>(1)</sup>

إذن يمكن تقسيم العناصر التي يؤخذ بعين الاعتبار أثرها على النتيجة عند احتساب التدفقات النقدية التشغيلية وهي:

- التغيير الذي حدث خلال السنة لكل من حقوق الزبائن وديون الموردون وكذلك ديون الاستغلال؛

- العناصر التي ليس لها أثر على خزينة المؤسسة مثل الاهتلاكات والمؤنات والضرائب المؤجلة؛

- باقي العناصر والتي يكون تأثيرها على التدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية مثل أرباح بيع التثبيتات (تطرح) وخسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف).

والجدول الآتي يبين كيفية حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حسب الطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم (2-6): التدفقات النقدية الصافية للأنشطة التشغيلية

النتيجة الصافية	
يخفف من النتيجة	يضاف إلى النتيجة
▲ المخزونات	▼ المخزونات
▲ الزبائن الحقوق التشغيلية الأخرى	▼ الزبائن الحقوق التشغيلية الأخرى
▼ الموردون والديون التشغيلية الأخرى	▲ الموردون والديون التشغيلية الأخرى
استرجاع في الاهتلاكات	مخصصات الاهتلاكات
استرجاع في المؤنات	مخصصات المؤنات
زيادة القيمة عن التنازل التثبيتات العينية والمعنوية والمالية	نقص القيمة عن التنازل التثبيتات العينية والمعنوية والمالية
فوائد القروض المحصلة من طرف المؤسسة	فوائد القروض المدفوعة من طرف المؤسسة
التدفقات النقدية الصافية للأنشطة التشغيلية	

المصدر: من إعداد الطلبة

(1) عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، مرجع سابق، ص. 29.



بالنسبة لمخصصات الإهلاكات والمؤونات التي تخفض أو تضاف إلى النتيجة هي تلك المخصصات والمؤونات المتعلقة بالأصول غير الجارية فقط، أما الإهلاكات والمؤونات المتعلقة بالأصول الجارية فلا تضاف أو تخفض من النتيجة لأنها أصلا هي متعلقة بالأنشطة التشغيلية.

كذلك بالنسبة للتدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية فيتم احتسابها بنفس الطريقة كما في جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

## 2. مميزات الطريقة غير مباشرة

تتمتع هذه الطريقة بمجموعة من المميزات أهمها:

- تركز هذه الطريقة على الفرق بين صافي نتيجة السنة المالية وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لذا فهي توفر علاقة جيدة ومفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وجدول حسابات النتائج والميزانية؛
- تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة من الطريقة المباشرة لكونها مألوفة عند الكثير من المحاسبين الذين كانوا يتعاملون مع قائمة التغير في المركز المالي وفقا لمفهوم رأس المال العامل؛
- تعطي هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوفر لديهم معلومات عن التدفقات لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم؛
- تقدم هذه الطريقة معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الإستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجية.

### المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المرتكزة على قائمة التدفقات

#### النقدية

يكشف تحليل قائمة التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التي لا يوضحها تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث أنها أكثر ملائمة منها في تحليل نقاط القوة و الضعف للمؤسسة، وتحليل المعلومات المقدمة لقائمة التدفقات النقدية يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعتبر أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة القرارات المالية في مجال التمويل و الاستثمار والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية، كما تعتبر أيضا أداة مهمة لقياس و تقييم السيولة و الربحية النقدية و متطلبات التمويل.

#### المطلب الأول: مؤشرات جودة الربحية

يختلف صافي التدفق النقدي للأعمال بصفة عامة عن ربح المحاسبة لأن بعض الإيرادات و المصاريف المذكورة في جدول حسابات النتائج لا تكون قد تم تسليمها أو دفعت فعلا خلال السنة<sup>(1)</sup>، لهذا فإن تحقيق تدفقا مرتفع من صافي الربح لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا مرتفعا والعكس. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه المؤسسة خلال السنة كلما ارتفعت نوعية و جودة أرباح المؤسسة، وكلما انخفض صافي التدفق النقدي كلما انخفضت نوعية وجوده الأرباح. وأن تحديد قيمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للمؤسسة يجعل بإمكان إجراء مقارنة سليمة بين وضعها النقدي والشركات الأخرى التي تختلف عنها في طرق الاستهلاك المستخدمة في استهلاك الأصول الثابتة،<sup>(2)</sup> ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية والتي تخدم لأغراض تقييم جودة ربحية المؤسسة هي:

#### الفرع الأول: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(3)</sup>

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{تدفقات نقدية داخلية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$$

<sup>(1)</sup> أوجين بريجهام، ميشال إبرهاردت، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور، الإدارة المالية - النظرية و التطبيق العملي، - دار المريخ للنشر، السعودية، 2007، ص. 173.

<sup>(2)</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص. 162.

<sup>(3)</sup> عبد الناصر شحده السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 22-23.

تقيس هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون الطويلة الأجل، ويقصد بالإحتياجات النقدية الأساسية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية مدفوعات أعباء الديون للإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية و سداد الديون المستحقة خلال العام.

### الفرع الثاني: نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الربح

ويطلق على هذه النسبة أيضا مؤشر النقدية التشغيلية و يتم حسابها وفق العلاقة التالية:<sup>(1)</sup>

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

وهي نسبة مختلطة لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفقات النقدية أما صافي الربح فيتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج، وتبين هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة في دعم أرباحها الحقيقية عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية، أي النجاح الذي تحققه الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، والمؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى أداء جيد للمؤسسة وقدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

### الفرع الثالث: نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات

و هي نفسها نسبة التدفق النقدي التشغيلي والتي تحسب وفق العلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من زبائنها حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

### الفرع الرابع: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية

و تحسب وفق العلاقة التالية:<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 217-218.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص. 218.

<sup>(3)</sup> آمال أحمد العمودي وتوفيق عبد المحسن الحيال، مرجع سبق ذكره، ص. 161.

$$\frac{\text{صافي التدفق التشغيلي}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية}$$

ويتم في هذه العلاقة احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كنسبة مؤوية من حقوق الملكية والمتمثلة في الاحتياطات بكل أنواعها، رأس المال، و الأرباح المتبقية.

### المطلب الثاني: مؤشرات تقييم السيولة

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني وجود فائض نقدي يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه في توسيع الأنشطة الاستثمارية، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه على المؤسسة أن تبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز. ومن أهم مؤشرات تقييم السيولة ما يلي:

### الفرع الأول: نسبة تغطية النقدية

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(1)</sup>

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية}} = \text{نسبة تغطية النقدية}$$

تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدي الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقة معا.

ومن الأمثلة عن التدفقات النقدية الخارجة الضرورية الأنشطة التمويلية والاستثمارية التالية:<sup>(2)</sup>

- التوزيعات الأرباح؛

- المبالغ المدفوعة من شراء الأصول الثابتة؛

- الدفعات الإيجارية.

<sup>(1)</sup> سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

<sup>(2)</sup> محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،

2008، ص. 69.

### الفرع الثاني: نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>(1)</sup>

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون المستحقة، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة.

### الفرع الثالث: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

تعرف هذه النسبة كذلك بكفاية التدفق النقدي، وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي} = \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

تتمثل الالتزامات المتداولة في الديون الواجب على المؤسسة سدادها خلال فترة مالية واحدة كالقروض القصيرة الأجل وأوراق الدفع والأجزاء المستحقة من الديون الطويلة الأجل، وتقاس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الديون القصيرة الأجل، حيث أن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة، وتقاس هذه النسبة بالدورات.

### الفرع الرابع: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات

وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>(3)</sup>

$$\text{نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$$

تختلف هذه النسبة عن نسبة كفاية التدفق النقدي من حيث شمول كل الالتزامات المستحقة على المؤسسة سواء كانت ديون قصيرة الأجل أو ديون طويلة الأجل، وكلما كانت هذه النسبة

<sup>(1)</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص. 164.

<sup>(2)</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص. 214.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص. ص. 214، 215.

مرتفعة كلما كان ذلك مؤشر جيد يبين قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها. ومن أكثر المهتمين بهذه النسبة هم المقرضون والمسئولون في المؤسسات المالية عن منح القروض للعملاء.

### الفرع الخامس: التدفقات النقدية الحرة

وتحسب وفق العلاقة التالية:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - ( التدفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح )

والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسة المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية وذلك من خلال احتساب المؤشرات التالية:

### الفرع الأول: نسبة تغطية التوزيعات

وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{نسبة تغطية التوزيعات} = \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

توضع هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية وتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم، ولعل ابرز ما يستفاد من قائمة التدفقات النقدية توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار وأسباب الإقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل

<sup>(1)</sup> عبد الناصر شحدة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 25-26.

<sup>(2)</sup> سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير كلية العلوم

الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة باتنة، 2008، ص. 112.

التوسعات في المعدات و المباني و كيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل و مدى قدرة المؤسسة في الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

### الفرع الثاني: نسبة العوائد والتوزيعات المقبوضة

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}} = \text{نسبة العوائد و التوزيعات المقبوضة}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات، سواء في قروض أو (1) في الأوراق المالية.

### الفرع الثالث: نسبة الإنفاق الرأسمالي

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و اصدارات الأسهم والسندات}} = \text{نسبة الإنفاق الرأسمالي}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، و تخدم فئتي المستثمرين و المقرضين على حد سواء بتوفيرها مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح الشركة في إتباع سياسة الملاءمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

(1) محمد أمين حنيوة، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

### الخلاصة:

خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قائمة التدفقات النقدية من خلال تطرقنا إلى إعدادها والنسب المتعلقة بها، ولقد تبين لنا أن قائمة التدفقات النقدية على قدر كبير من الأهمية فهي تعتبر ضرورية لعرض البيانات نظرا لما تقدمه من معلومات للمستخدمين، كما تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية ويتالي التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقدية. كما أنها تقدم مجموعة من المؤشرات والنسب التي تساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

وسنحاول من خلال الفصل الموالي إسقاط ما توصلنا إليه على واقع الشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير من خلال الدراسة الميدانية.



## الفصل الثالث:

قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل

الوضع المالي بالشركة الإفريقية

للزجاج

## تمهيد

تسعى أغلب المؤسسات إلى تحليل وضعيتها المالية ومعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة وكذا تقييم أدائها وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ورغم إختلاف أساليب التحليل المستعملة من مؤسسة إلى أخرى لكن كل أساليب التحليل تعتمد على القوائم المالية مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج، لكن في الآونة الأخيرة برزت أهمية قائمة التدفقات النقدية كمصدر آخر من مصادر معلومات التحليل المالي، وذلك لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع السيولة المالية.

وبعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى التحليل المالي وقائمة التدفقات النقدية سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الشركة الإفريقية للزجاج المتواجدة بالمنطقة الصناعية للطاهير بولاية جيجل من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج؛

المبحث الثاني: مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية وطريقة إعدادها بالشركة الإفريقية للزجاج؛

المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية بالشركة الإفريقية للزجاج.

## المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج

في هذا المبحث تم تقديم الإطار النظري لشركة الإفريقية للزجاج ، من خلال إبراز مراحل تطورها و نشأتها و عرض مختلف أهدافها المسطرة مع إعطاء شرح مفصل عن الهيكل التنظيمي لشركة الإفريقية للزجاج الإفريقية للزجاج.

### المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة

#### الفرع الأول: نشأة الشركة الإفريقية للزجاج

أنشأت الشركة الإفريقية للزجاج سنة 1982 بالمنطقة المسماة أولاد صالح - بالطاهير - ولاية جيجل، وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE-SPA) نشأت بصفتها الحالية و تسميتها المعروفة سنة 1997 (ENAVA) برأس مال قدره: 5.000.000.00 دج .

في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي سرى تطبيقه سنة 1996، وقبل ذلك كانت عبارة عن مركب صناعي تابع للتسيير المركزي بالمديرية العامة للمؤسسة الوطنية للزجاج، والمواد الكاشطة التي يوجد مقرها الإجتماعي بوهران.

#### الفرع الثاني: مراحل تطور الشركة الإفريقية للزجاج

ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور الشركة زمنيا كما يلي:

**أولا: مرحلة النشأة 1982-1987:** في إطار دراسة قام بها مكتب انجليزي مختص (PELKINGTON) في عقد السبعينات و بناء على استنتاجه، تم إبرام عقد شراكة بين الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية ( SNIG ) و الشركة الفرنسية (TECHNIP) سنة 1982 وذلك لإنجاز وحدة الزجاج للسيارات الأمامي بطاقة 44000 وحدة و 20.000 ط/س من زجاج البناء الشفاف تم انجاز المشروع بين سنتي 1982 و 1986 و قد عرف بعض التأخر لأسباب تقنية و مالية، وانطلاقها عمليا في الإنتاج في 01 أوت 1987، خلال مدة الانجاز توأكبت ثلاث مؤسسات وطنية على متابعة أشغال الانجاز وهي:

- شركة SNIC : 1982- 1984 إنجاز؛

- شركة EDIC : 1984 - 1986 متابعة الأشغال؛

- شركة ENAVA: استلمت المشروع في الاستغلال ماي 1986.

ثانيا: مرحلة التوسع 1987-1996: بعد انطلاق وحدة الزجاج المسطح في النشاط و وفقا لسياسة تنمية و تطوير معتمدة أنداك تم تسطير برنامج توسيع الوحدة إلى وحدات جديدة تشمل انجاز مشاريع أخرى لصناعة أنواع متعددة من الزجاج بمختلف استعمالاته وأنواعه، تمثلت هذه المشاريع في انجاز:

1- وحدة جديدة للزجاج الأمني: زجاج سيارات أمامي، جانبي وخلفي، زجاج مصفف -feuillete- زجاج مقاوم -trempe- زجاج مصقع -blinde- انطلقت في الإنتاج سنة 1992 و أنجزت من طرف شركة فلندية تدعى TAMGLASS. حيث أن طاقتها الإنتاج من زجاج السيارات ( زجاج أمامي، خلفي، جانبي) 2000, 00 وحدة سنويا، زجاج مصفف 80.000 م/س.

1.1. الزجاج الأمني: مجال استعمال المنتج: منتج الزجاج الأمني و بسبب خاصته الأمنية واسع الإستعمال في مجالات الصناعة، البناء، و الأمن مثل: الزجاج الأمني الخاص بالسيارات، الشاحنات، و آلات الأشغال العمومية.

### 2.1. الزجاج المصفف -FEUILLETE- والزجاج المقاوم -TREMPE-

شركات البناء مثل: ECM سيدي موسى، ACUOR الجزائر، EPLA الجزائر، ENIE تيزي وزو.

### 2. وحدة جديدة للزجاج السائل

وتظم هذه الوحدة ثلاث خطوط للإنتاج الزجاج المطبوع، الأجر الزجاج و الأكواب. أنجزت هذه الوحدة من طرف شركة BASSE SAMBRE البلجيكية، وانطلق خط إنتاج الزجاج المطبوع سنة 1994 في حين انطلق مشروع الأجر الزجاجي في نهاية نفس السنة ليتوقف هذا الخط عن الإنتاج 1996 لأسباب تجارية بحتة مرتبطة بعدم استيعاب السوق للكمية المعروضة و تكلفة الإنتاج الكبيرة، أما الخط الثالث فلم ينطلق لنفس الأسباب رغم توفر التجهيزات و اكتمال المشروع ولمواجهة إشكالية استغلال هذان الخطان لجأت الشركة إلى تحويل الأفران لإنتاج مادة سيليكات الصودا التي تستعمل عادة كمادة أولية لصناعة المنظفات. حيث أن الطاقة النظرية للإنتاج كانت الزجاج المطبوع 15000 طن /سنويا، سيليكات الصودا 12000 طن/سنوي.

### 3. وحدة إنتاج و معالجة المواد الأولية

إضافة إلى الورشة تم انجاز وحدة جديدة لمعالجة المواد الأولية مثل: رمل السيليس، اندولومي.....الخ و نشاط الوحدة المذكورة يمثل أهم ورشة مدعمة بالمادة الأولية لوحدة الزجاج السائل، أنجزت هذه الوحدة المذكورة أيضا من طرف شركة BASSAMBR و انطلقت سنة 1994.

وبلغت الطاقة الإنتاج النظرية، رمل سيليس 30.000 طن/س، معالجة الدولومي، معالجة الفلدسباط، معالجة الكالكير.

إضافة إلى هذه المشاريع التي أنجزت وانطلقت في الإنتاج كما هو مبين هنالك مشاريع أخرى تغيرت وتوقفت لأسباب مالية مرتبطة بالظروف الاقتصادية العامة باعتبار تمويل انجازها مصدره خزينة الدولة فإن عملية التمويل توقفت مع مطلع سنة 1994 كما توقفت هذه المشاريع بدورها وهي:

#### 4. مشروع تجديد فرن الزجاج المسطح

كون أفران الزجاج تشتغل بدورات حياة محددة عادة بين خمسة و تسع سنوات فان فرن الزجاج المسطح توقف عن الإنتاج في فيفري 1994 و بعد سبع سنوات تقريبا من النشاط و نظرا لعدم توفر غلاف مالي لتجديده حينه و نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل في مجال صناعة الزجاج ثم التخلي نهائيا عن عملية تجديده أملا في الحصول على شراكة تمكن من انجاز مشروع زجاج الفلوت -FLOAT- الأكثر ملائمة تكنولوجيا.

#### 5. مشروع الزجاج المقعر

رغم اكتمال انجاز خط هذا المشروع التابع لوحدة الزجاج السائل، و رغم وجود كل التجهيزات فان عملية انطلاقه تغيرت لأسباب مرتبطة أساسا بالنجاعة باعتبار طاقة إنتاجه تفوق طاقة استيعاب السوق المحلي إضافة إلى وجود منافسة شديدة في هذا المجال تجعل عملية تسويق منتوجاته في غاية الصعود بسبب النوعية و سعر التكلفة.

#### 6. مشروع الزجاج الحراري -BOROSILICATE-

نسبة انجاز هذا المشروع وصلت إلى حدود 80 % مع وجود التجهيزات و الآلات بالمصنع لم ينطلق لأسباب مالية و تجارية أيضا، هذا المشروع كان موجه لإنتاج الأواني المنزلية، مصابيح السيارات و الزجاج المضغوط.

#### ثالثا: مرحلة الاستقلال مند 1997

أخذت الشركة الإفريقية للزجاج استقلاليتها عن الشركة الأم في جانفي 1997، حيث أصبح لدينا ذمة مالية و شخصية معنوية، و من أهم ما تهدف إليه هذه الشركة نجد:

- تلبية حاجيات و طلبات الاقتصاد الوطني من مواد الزجاج في قطاع البناء، قطاع تركيب و صناعة السيارات، قطاع الصناعة الكهرومنزلية؛

- السهر على إعطاء الوجه الحضاري الشركة الإفريقية للزجاج من خلال استعمال تقنيات حديثة تتلاءم مع متغيرات العصر؛
- العمل على تصدير المنتجات و إدخالها في منافسة السوق الدولية؛
- تحسين و تطوير منتوجات الشركة و توسيع شبكة التوزيع.

### المطلب الثاني : أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج

#### الفرع الأول: أهمية الشركة

تتمثل أهميتها فيما يلي:

- تلعب صناعة الزجاج الدور الفعال في تطور اقتصاديات الدول بسبب الاستعمالات المتعددة لهذه المادة التي تدخل في عدة نشاطات صناعية وتجارية منها كقطاع البناء، صناعة الزجاج السيارات، الصناعات الكهرومنزلية وتبرز أهمية الشركة بصفة عامة و صناعة الزجاج بصفة خاصة،
- تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا هاما لما لها من أثر فعال في بعض النشاطات التجارية والصناعية، إذ تعتبر مجالا خصبا للتشغيل خاصة في القطاع الجغرافي؛
- لها نفس الأهمية، في المجال الصناعي حيث أن مادة الزجاج بمختلف أنواعه تدخل كمادة أولية مكتملة لبعض الصناعات الأخرى؛
- تشكيلة منتجات الشركة الإفريقية للزجاج، تبرز أهمية الشركة في المجال الاقتصادي الوطني وذلك باعتبارها الممول الرئيسي لعدة شركات أخرى ذات أهمية بالغة مثل: الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (روبية)، الشركة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (قسنطينة)، شركات التنظيف (هنكل)؛

#### الفرع الثاني: أهداف الشركة

- تهدف الشركة الإفريقية للزجاج إلى تحقيق مايلي :
- تنمية صناعة الزجاج في الجزائر؛
- تلبية حاجيات و طلبات الاقتصاد الوطني في مواد الزجاج في قطاع البناء؛
- قطاع صناعة و تركيب السيارات، قطاع الصناعة الكهرومنزلية؛

- مواكبة التطور التكنولوجي؛
- العمل على تصدير المنتجات و إدخالها في السوق الدولية؛
- تحسين رأس مال الشركة؛
- وضع سياسة تجارية فعالة الاقتحام في السوق الوطني و الدولي على حد سواء؛
- المساهمة في ترقية السوق الوطني؛
- تدعيم منتج الزجاج و فتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.

### المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي الشركة الإفريقية للزجاج محل الدراسة

#### الفرع الأول: المدير العام

هو الذي يشرف على جميع المصالح المشكّلة للمؤسسة و يترأسها في المجالس الإدارية كما يقوم بوضع الأهداف و السياسات التي تسعى الشركة لتحقيقها مستقبلا و تتجلى مهامه في:

- إبرام الصفقات مع الموردين المحليين والأجانب؛
- تمثيل الشركة في المحافل و المناسبات الدولية؛
- إصدار القرارات و الأوامر الضرورية التي تخدم مصالح الشركة؛
- إمضاء جميع الوثائق الخاصة بالشركة؛
- تطبيق إستراتيجية الشركة و سياستها.

#### 1. السكرتارية: هي المسؤولية عن ضمان خدمات إدارة المديرية, و تتولى المهام التالية:

استقبال البريد الخاص بالمدير العام، ترتيب الوثائق في خزائن الأرشيف، تحرير المراسلات، استقبال و إرسال الفاكس، استقبال و تحويل المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير العام.

#### 2. مساعد المدير العام مكلف بالتدقيق و التسيير و المراقبة: تشارك و تساعد في تحسين تسيير مختلف الأعمال داخل الشركة، تتولى المهام التالية :

- مساعدة مسؤولي الوحدات في طرق التسيير و التنظيم؛
- الحضور مع المدير العام في مختلف اللقاءات الدورية بين المديرية؛
- الحرص على اللقاءات المبرمجة بين المدير العام و مختلف الهيئات الأخرى؛

- القيام بعمليات المراقبة عند طلب من الإدارة العامة؛
  - إنجاز مختلف التقارير؛
  - تحضير مخططات المالية،
  - إنجاز تقارير النشاطات اليومية، الشهرية، الثلاثية، و السنوية؛
  - تسطير السياسة العامة الشركة الإفريقية للزجاج مع المدير العام .
- 3. مساعد المدير العام مكلف بالبيئة و الأمن و الجودة :** تهتم بالدراسات المتعلقة بالمنتوج و النمو، و تتمثل مهامها في:
- تطبيق سياسة الجودة بالشركة؛
  - تسهيل عمل مختلف الأقسام من خلال تقديم المعلومات التقنية الخاصة ببرنامج تأهيل الشركة للحصول على شهادة ISO؛
  - تطبيق مقاييس المطابقة الدولية لمنتجات الزجاج الأمني المتمثلة في معيار R43؛
  - إعداد الدراسات و الوضعيات المتعلقة بالتخطيط لمشاريع جديدة. و تشرف على المكاتب التالية: البحث و التطوير، التخطيط و المشاريع، الأمن الصناعي، التحليل و المراقبة والمقاييس والدراسات التقنية.
- 4. مسؤول إدارة الجودة:** هو المسؤول عن تطبيق نظام الجودة و النوعية, يتولى المهام التالية:
- إيجاد الوسائل لضمان المراقبة التقنية للجودة؛
  - التعريف بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج و طرق نظام الجودة؛
  - العلم بجميع التغيرات و تطبيقها في مجال ضمان الجودة؛
  - برمجة و توجيه و مراقبة كل الأعمال في إطار مخطط الجودة؛
  - السهر على الإجراءات المتعلقة بالشهادة و التجديد الدوري.
- 5. مدقق داخلي:** هو المسؤول عن تعليمات التسيير و مدى تطبيقها باستمرار, يتولى المهام التالية:
- مراقبة و تطبيق طرق و قواعد التسيير؛
  - تقديم تقرير للمسؤول المعني عن كل الأخطاء و العيوب الموجودة؛



- إنشاء برامج التدقيق لنظام المراقبة الداخلية؛
  - تنفيذ كل التحقيقات المطلوبة من طرف المدير العام.
- 6. نائب المدير العام:** هو المسؤول عن تسيير شؤون الشركة بالتنسيق مع المدير العام. يتولى المهام التالية:

- إمضاء الوثائق الخاصة بالموظفين؛
  - العمل بالتنسيق مع جميع المديرات؛
  - السهر على ضمان الانضباط العام داخل الشركة؛
  - إصدار القرارات المتعلقة بمصالح الشركة.
- 7. المكلف بالمنازعات:** هو المسؤول عن تسيير ملفات المنازعات ، يتولى المهام التالية :
- تحويل الملفات إلى المحامي المستشار الشركة الإفريقية للزجاج؛
  - متابعة مختلف القضايا الخاصة بالمنازعات ؛
  - تكوين ملف المنازعات و تحرير عريضة من أجل الدفاع عن الشركة؛
  - تمثيل الشركة أمام مختلف الجهات الإدارية؛
  - تكوين ملفات خاصة بديون الشركة من أجل استرجاعها مثل: إرسال إجازات .

**8. مسؤول التجاري:** و هو يعمل تحت الإشراف المباشر للمديرية العامة بحيث يضع مخططات البيع و التسويق و يضع الإستراتيجية الخاصة بهما وذلك بالتنسيق مع باقي المديرات ، كما يمثل الشركة مع باقي المتعاملين التجاريين و الزبائن ، ويتفاوض معهم بخصوص الاتفاقيات التجارية و يحرص على تنفيذها من خلال مجموعة من الأعوان الذين يشرف عليهم .

**9. مسؤول التسويق:** هذا الأخير يقوم بإعداد المخططات التسويقية بحيث يقوم بدراسة السوق ، المنافسة و الأسعار الجودة طرق التوزيع و هنا يقوم برفع تقارير في ذلك إلى المديرية العامة ، كما يحضر مختلف التظاهرات التجارية و المعرض و الملتقيات و ذلك من أجل التعريف بمنتجات الشركة و كسب زبائن جدد ، ويقوم بإعداد تحقيقات عن المنتجات المشابهة و الزبائن .

## الفرع الثاني: مديرية الإمداد و الصيانة

مشكلة من قسم الإسناد و المشتريات و قسم الصيانة :

1. بالنسبة للقسم الأول: تقوم بشراء المواد الأولية وقطع الغيار الصناعية من السوق المحلية أو الدولية و ضمان الخدمات المرتبطة بها كالتأمين و الجمركة و النقل .

2. بالنسبة للقسم الثاني: فهو ينقسم إلى فرعين هما فرع الصيانة الميكانيكية و فرع الصيانة الكهربائية و هذان الفرعان يتداخلان لإصلاح الأعطاب المختلفة في المصنع زيادة على ذلك الصيانة العادية للتجهيزات و العتاد.

إضافة إلى تسيير المخزونات قطع الغيار و المواد الأولية المختلفة .

## الفرع الثالث: مديرية المالية و المحاسبة

تهتم بمتابعة نشاط المحاسبين, الميزانية المالية وأيضا مراقبة التسيير وتتمثل مهامها في:

- الإشراف على تطبيق السياسة المالية الشركة الإفريقية للزجاج؛

- توفير اللوازم المالية و الإدارية كالورق؛

- الإشراف على عمليات المحاسبة و إعداد التقارير الشهرية و تحليلها؛

- تسيير مختلف مدا خيل الشركة و تكاليف الإنتاج.

و تشرف على:

- مصلحة المالية و المحاسبة ومصلحة المحاسبة التحليلية.

الفرع الرابع: مديرية الاستغلال : و هي مديرية تنقسم إلى ثلاث وحدات رئيسية كما يلي:

1. وحدة الزجاج السائل : و ينتج بها الزجاج المطبوع الموجه للبناء

- ووكلاء معتمدين خواص بطاقة نظرية سنوية تقدر ب: 15000 طن؛

- سيليكات الصودا الصلب بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا؛

- سيليكات الصودا السائل بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.

## 2. وحدة الزجاج الأمني: تتشكل من فرعين:

- فرع الزجاج المورق :بطاقة إنتاج 80.000 م<sup>2</sup> سنويا و 45000 وحدة من الزجاج الأمامي للسيارات،

- فرع الزجاج المنقوع : بطاقة إنتاج 15000 م<sup>2</sup> سنويا و 200.000 وحدة من زجاج السيارات الجانبي و الخلفي.

3. وحدة معالجة و إنتاج المواد الأولية : و هي وحدة تقوم باستغلال الرمل و معالجته بالغسل و التصفية و كذا باقي المواد التي تدخل في صناعة الزجاج و السيليكات كالكالكير ، الفلدسباط و الدولومي .....إلخ بطاقة إنتاج 60.000 طن سنويا من مختلف المواد .

## الفرع الخامس: مديرية الموارد البشرية

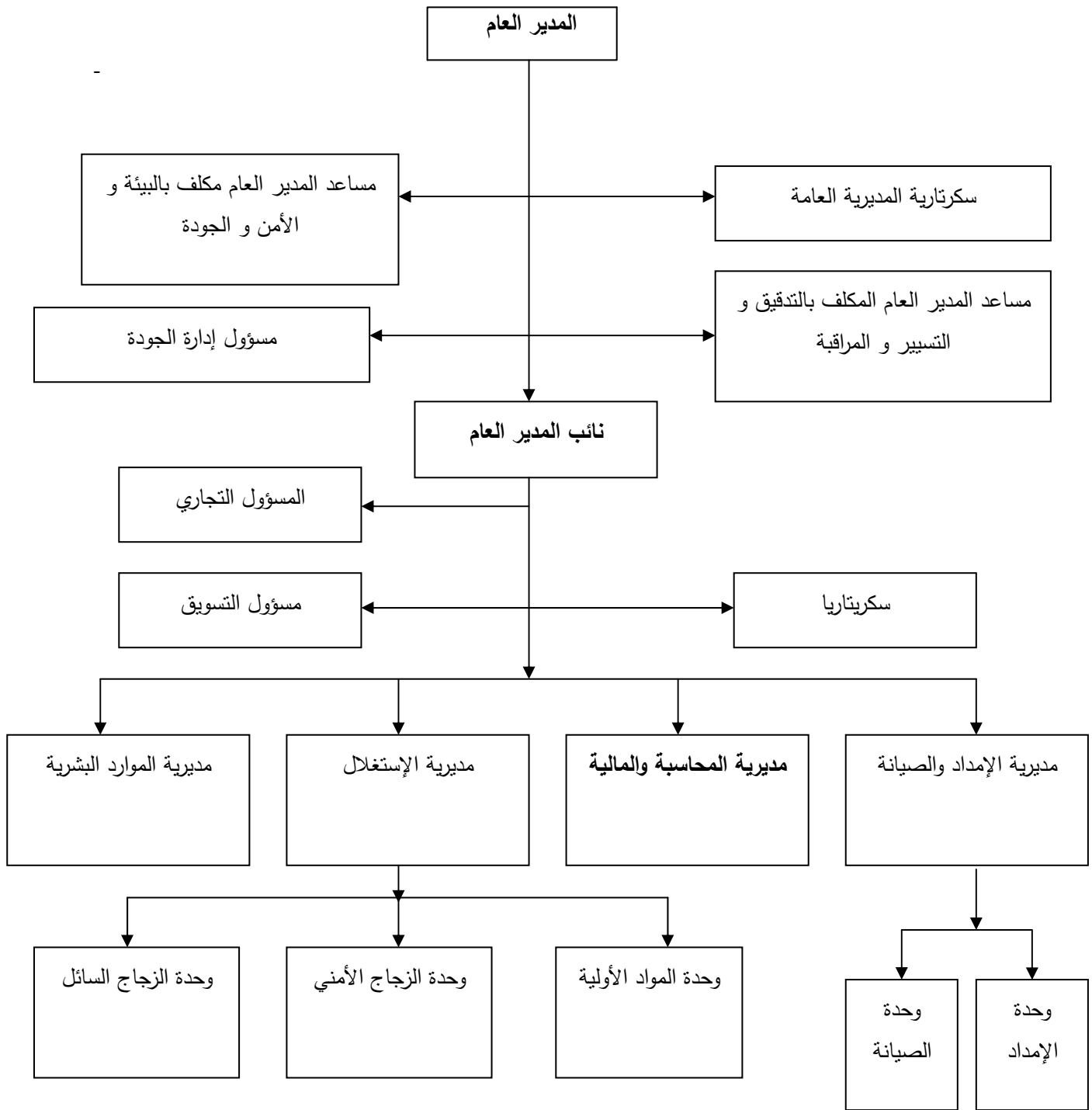
تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين و العمل، و تتمثل مهامها في الإشراف على تطبيق سياسة الشركة الخاصة بالموارد البشرية و المتمثلة في التوظيف، التكوين، الأجور، تسيير المستخدمين.

تتمثل وظيفتها في:

- متابعة و تسيير كل ماله صلة بالجانب البشري و المهني الشركة الإفريقية للزجاج هذه الجوانب تتمثل أساسا في تسيير المستخدمين و تسيير وضعيتهم المهنية من التوظيف الترقية إلى التسريح من جهة و من جهة أخرى إعداد الأجور و تصنيف مناصب العمل وفقا للاتفاقية الداخلية و التشريعات المعمول بها .

- إعداد مخططات التكوين و متابعتها و هناك وظائف أخرى مرتبطة بالوسائل العامة كتمويل الشركة بالوسائل المكتبية الضرورية و صيانة المقر و الحفاظ على محيطه و تتشكل مديرية الموارد البشرية بالشركة الإفريقية للزجاج من رئيس مصلحة الموارد البشرية، مسؤول الإدارة و المستخدمين، مسير المستخدمين، مسؤول الأجور و الخدمات الاجتماعية.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لشركة الإفريقية للزجاج الإفريقية للزجاج



المصدر: وثائق الشركة الإفريقية للزجاج

**المبحث الثاني: مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها**

استنادا إلى مجموعة من المعلومات المستخرجة من جدول حسابات النتائج للسنة الجارية، ميزانية لسنتين متتاليتين ومعلومات أخرى من دفتر الأستاذ، يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة والغير مباشرة.

**المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية**

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم الميزانية المقارنة لسنتي 2012، 2013 و جدول حسابات النتائج لسنة 2013 ومعلومات أخرى والتي تعدها الشركة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

**الفرع الأول: الميزانية المقارنة لسنتي 2013/2012**

فيما يلي الميزانية المحاسبية المقارنة للمؤسسة الإفريقية للزجاج (ENAVA\*).

الجدول رقم(3-1): الميزانية المقارنة للشركة الإفريقية للزجاج (ENAVA).

الأصول				
البيانات	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات والمؤنات	المبلغ الصافية 2013	المبلغ الصافي 2012
<b>الأصول الغير جارية</b>				
التثبيتات المعنوية	16.584.507,79	1.171.846,83	15.412.660,96	15.584.150,74
<u>التثبيتات العينية</u>	6337122474.10	4.610.991.544,33	1.726.130.929,77	1.856.330.267,94
الأراضي	753.526.000,00		753.526.000,00	753.526.000,00
المباني				
تثبيتات عينية أخرى	836.910.345,85	321.211.241,80	515.699.104,05	557.522.757,55
	4.746.686.128,25	4.289.780.302,53	456.905.825,72	5.452.815.107,39
التثبيتات الموضوعة	134.625.295,01		134.625.295,01	127.299.169,07
موضوع إمتياز				
<u>التثبيتات المالية</u>	748.417,88		748.417,88	748.417,88
سندات موضوعة موضوع معادلة	0,00	0,00	0,00	0,00
مساهمات أخرى وحسابات				
سندات أخرى	0,00	0,00	0,00	0,00
قروض وأصول مالية				
أخرى غير جارية	0,00	0,00	0,00	0,00
مجموع الأصول غير الجارية	6.489.080.694,78	4,612,163,391,16	1.876.917.303,62	1.999.962.005,63
<b>الأصول الجارية</b>				

الفصل الثالث قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بالشركة الإفريقية للزجاج

260.335.381,55	295.415.013,32	25.551.770,23	320.966.783,55	المخزون ح/30-ح/38
2.632.173.077,78	253.847.062,57	4.309.004,59	258.156.067,16	حسابات دائنة واستخدمات مماثلة
98.150.278,66	82.521.136,10	4.309.004,59	86.830.140,69	الزبائن
2.371.135.362,34	10.016.001,44		10.016.001,44	المدينون الآخرون
162.887.436,78	161.309.925,03		161.309.925,03	الضرائب
0,00	0,00	0,00	0,00	أصول أخرى جارية
60.417.948,69	22.670.078,76	0,00	22.670.078,76	الموجودات وما شابهها
0,00	0,00	0,00	0,00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
60.417.948,69	22.670.078,76		22.670.078,76	الخزينة
2.952.926.408,02	571.932.154,65	29.860.774,82	601.792.929,47	مجموع الأصول الجارية
4.952.888.413,65	2.448.849.458,27	4.642.024.165,98	7.090.873.624,25	المجموع العام للأصول
<b>الخصوم</b>				
1.046.440.000,00	1.046.440.000,00			<b>الأموال الخاصة</b>
0,00	0,00			رأس المال الصادر
0,00	0,00			علاوات مرتبطة برأس المال
0,00	0,00			فارق التقييم
				فارق إعادة التقييم
- 178.096.104,87	- 229.989.985,80			النتيجة الصافية
3.413.949.499,11	1.261.635.410,66			الترحيل من جديد
4.282.293.394,24	2.078.085.424,86			<b>مجموع الأموال الخاصة</b>
				<b>الخصوم الغير جارية</b>
99.709.872,34	136.234.246,00			القروض والديون المماثلة
0,00	0,00			الضرائب المؤجلة على الأصول
0,00	0,00			نواتج أخرى مؤجلة
48.254.358,97	45.913.725,28			المؤونات الأخرى للأعباء
147.964.231,31	182.147.971,28			<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
				<b>الخصوم الجارية</b>
95.951.841,19	146.969.740,09			الموردون والحسابات الملحقة
620.332,00	546.277,01			الضرائب
426.058.614,91	41.100.045,03			ضرائب أخرى
0,00	0,00			الخزينة السالبة
522.630.788,10	188.616.062,13			<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
4.952.888.413,65	2.448.849.458,27			<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر: وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

تعكس الميزانية المركز المالي للشركة الإفريقية للزجاج في نقطة زمنية محددة وفي الغالب تكون سنة مالية واحدة ولتوضيح مدى الزيادة والإنخفاض في بنود الميزانية سيتم إجراء التحليل الأفقي للميزانية بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$\frac{\text{قيمة البند في سنة 2013} - \text{قيمة البند في سنة 2012}}{\text{قيمة البند في 2012}} = \text{الزيادة أو الإنخفاض}$$

وعند تطبيق هذه العلاقة فالإشارة السالبة للدلالة على الإنخفاض والإشارة الموجبة للدلالة على الإرتفاع ويتم حساب هذه النسب كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): نسب التحليل الأفقي للميزانية

الأصول	الزيادة والإنخفاض	الخصوم	الزيادة والإنخفاض
التثبيتات المعنوية	-1,1%	مجموع الأموال الخاصة	-51,47%
التثبيتات العينية	-7,01%	الخصوم غير الجارية	23,10%
مجموع الأصول غير الجارية	-6,15%	الخصوم الجارية	-63,91%
مجموع الأصول الجارية	-80,63%	-	-
مجموع الأصول	-50,55%	مجموع الخصوم	-50,55%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

يتضح من التحليل الأفقي للميزانية أنه هناك انخفاض في جميع بنود الميزانية بشكل عام كما نلاحظ انه هناك ارتفاع في الديون الطويلة الأجل بنسبة 23,10% مما يدل على أن الشركة تعتمد على الديون الطويلة الأجل في تمويل استثماراتها

### الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج المقارن لسنتي 2013/2012

إضافة إلى ما سبق تم الحصول على المعلومات الخاصة بجدول حسابات النتائج المعد من طرف الشركة الإفريقية للزجاج، والموضحة كما يلي:

الجدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج.

البيان	صافي سنة 2013	صافي سنة 2012
المبيعات و المنتجات الملحقة	280.042.407,80	416.411.956,95
تغير المخزون و المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها	-3.727.662,81	10.365.929,86
الإنتاج المثبت		52.330,97
<b>1. إنتاج السنة المالية</b>	276.314.744,99	426.830.217,78
المشتريات المستهلكة	172.118.587,14	245.391.142,99
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	45.058.118,95	46.005.071,33
<b>2. استهلاك السنة المالية</b>	217.176.706,09	291.396.214,32
<b>3. قيم الإستغلال المضافة (1-2)</b>	59.138.038,90	135.434.003,46
أعباء العاملين	124.253.744,27	165.785.616,42
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	6.115.136,86	8.113.137,29
<b>4. إجمالي فائض الإستغلال</b>	-71.230.842,23	-38.464.750,25
المنتجات العملية الأخرى	1.996.196,62	11.725.436,76
الأعباء العملية الأخرى	10.428.642,71	9.514.280,31
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و الخسائر و القيم	156.550.083,60	164.584.412,79
استئناف على خسائر القيمة المؤونات	6.456.718,20	26.539.148,39
<b>5. النتيجة العملياتية</b>	-229.756.653,72	-174.298.858,20
المنتجات المالية	564.738,96	820.581,62
الأعباء المالية	798.071,04	4.617.828,29
النتيجة المالية	-233.332,08	-3.797.246,67
<b>6. النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)</b>	-229.989.985,80	178.096.104,87
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (التغير) عن النتائج العادية		
المجموع منتجات الأنشطة العادية	285.332.398,77	465.915.384,55
المجموع أعباء الأنشطة العادية	515.322.384,57	644.011.489,42
<b>7. النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>	-229.989.985,80	-178.096.104,87
عناصر غير عادية (منتجات)		
عناصر غير عادية (أعباء)		
<b>8. صافي السنة المالية</b>	-229.989.985,80	-178.096.104,87
<b>9. صافي نتيجة المجموع المجدد (1)</b>	-229.989.985,80	-178.096.104,87
ومنة حصة ذوي الأقلية	-229.989.985,80	-178.096.104,80
<b>حصة المجمع (1)</b>		

المصدر: وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.



### المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

سنحاول في هذا المطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة وذلك لأن الشركة الإفريقية للزجاج تتبع هذه الطريقة، وانطلاقاً من المعطيات المقدمة سلفاً حول الميزانية وجدول حسابات النتائج سيتم حساب صافي التدفق النقدي وفق المراحل التالية:

- تحديد صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية)؛
- تحديد صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية؛
- تحديد صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية.

### الفرع الأول: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ويتم حسابها كالتالي:

#### أولاً: المقبوضات النقدية من الزبائن

يمكن حساب النقدية المتأتية من الزبائن كما يلي:

الجدول رقم (3-4): كيفية حساب المقبوضات النقدية من الزبائن.

الوحدة: الدينار الجزائري (دج).

رقم الحساب	البيان	المبلغ	مصدر المبالغ
1	مبيعات بضاعة	280.042.407,80	استخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
2	التخفيضات والحسومات والتنزيلات الممنوحة	9.051.060,23	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة
3	الرسم على القيمة المضافة	49.483.790,3	يستخرج هذا من دفاتر الشركة
4	التغير في حساب الزبائن والحسابات الملحقة	(11.320.138)	يستخرج هذا المبلغ من الميزانية المقارنة: رصيد نهاية المدة (2013/12/31): 86.830.140,69 رصيد بداية المدة (2012/12/31): 98.150.278,7

5	4-3+2-1	الرصيد	331.795.275,8	-
<b>معلومات إضافية</b>				
6	115/د	مداخيل السنة السابقة	977.928,29	هذه المبالغ تم اعتبارها ضمن المقبوضات
7	-	تحويل المستحقات من المديرية الأم إلى وحدة جيجل	8.889.289.67	تم استخراجها من دفاتر الشركة
8	451/د	سلفية من الشركة الأم	6.560.000	النقدية الأخرى من الأنشطة التشغيلية وتم استخراجها من دفتر الشركة
9	757/د	منتجات استثنائية	2.049.897,22	من ميزان المراجعة
10	8+7+6	المجموع	18.477.115,2	-
11	9+5	صافي المقبوضات من الزبائن	350.272.391	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

### ثانيا: المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين

ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-5): كيفية حساب المبالغ (المدفوعات) النقدية للموردين والمستخدمين

رقم الحساب	البيانات	المبالغ	مصدر المعلومات
<b>المبالغ المدفوعة للموردين</b>			
1	32/د-30/د	227.884.033,2	من ميزان المراجعة
2	62/د+61/د	45.058.118,95	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
3	4456/د	44.666.858,5	يستخرج هذا المبلغ من دفاتر الشركة

يستخرج هذا المبلغ من الميزانية المقارنة: <b>رصيد نهاية المدة (2013/12/31):</b> 146.969.740,1 <b>رصيد بداية المدة (2012/12/31):</b> 95.951.841,2	5.107.898,9	التغير في حساب الموردين	401/ح	4
-	266.591.111,7	الرصيد	4-3+2+1	5
<b>المبالغ المدفوعة للمستخدمين</b>				
يستخرج من جدول حسابات النتائج	124.253.744.3	أعباء العاملين	63/ح	6
يستخرج هذا المبلغ من الميزانية المقارنة: <b>رصيد نهاية المدة (2013/12/31):</b> 458.193,58 <b>رصيد بداية المدة (2012/12/31):</b> 17.109.632,9	125.277.39,3	التغير في المستخدمين والحسابات المرتبطة بهم	42/ح	7
يستخرج هذا المبلغ من الميزانية المقارنة: <b>رصيد نهاية المدة (2013/12/31):</b> 146.969.740,1 <b>رصيد بداية المدة (2012/12/31):</b> 95.951.841,2	1.458.374,55	التغير في الهيئات الإجتماعية والحسابات المرتبطة بهم	43/ح	8

الفصل الثالث — قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بالهركة الإفريقية للزجاج

	110.267.630,4	الرصيد	8-7-6	9
<b>مدفوعات أخرى</b>				
من دفاتر الشركة	1.496.189,52	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	64/د	10
من ميزان المراجعة	868.140	الأعباء العملياتية الأخرى	65/د	11
من ميزان المراجعة	(458.456,58)	التغير في الأعباء المثبتة مسبقا	486/د	12
-	2.822.786,1	المجموع	12+11+10	13
-	379.681.528,2	صافي المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	13+9+5	14

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

**ثالثا: الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة**

ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-6): كيفية حساب مبالغ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى.

ميزان المراجعة للشركة الإفريقية للزجاج	1.310.467,76	أعباء الفوائد	661/د	1
	897.368,38	الخدمات المصرفية وما شابهها	627/د	2
-	2.207.836,14	صافي الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	المجموع	3

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

إذن بعد حساب جميع العناصر المتعلقة بالأنشطة التشغيلية فإن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يساوي 31.623.473.34 دج.

### الفرع الثاني: تحديد صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية

تتمثل الأنشطة الاستثمارية في عمليات الإقتناء والتنازل عن الإستثمارات أي الأصول الثابتة المعنوية، العينية، المالية. بالإضافة إلى الفوائد المتحصل عليها من التوظيفات المالية.

#### أولاً: تحديد المدفوعات النقدية عن اقتناء التثبيثات العينية والمعنوية

بالإعتماد على المعلومات المستخرجة من دفاتر الشركة وميزان المراجعة لدينا:

- المبالغ المدفوعة خلال سنة 2013 من اقتناء الأصول المادية والمعنوية (د/404) مدين بقيمة: 22.419.042,40 دج ولقد استخرج هذا المبلغ من دفاتر الشركة وتبين أنه ضمن هذا المبلغ فاتورة خاطئة تم إلغائها بقيمة: 1.169.532,00 دج.
  - كذلك توجد تسبيقات مدفوعة عن طلبات التثبيثات (د/238) مدين بقيمة: 8.789.040,00 دج واستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة.
  - بالإضافة إلى ذلك توجد مدفوعات نقدية متمثلة في الديون المترتبة على العقد الإيجاري التمويلي (د/167) مدين بقيمة: 4.991.626,34 دج ويستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة ومنه فالنقدية المدفوعة للحصول على التثبيثات العينية والمعنوية خلال الدورة تحسب كما يلي:
- الجدول رقم (3-7): كيفية حساب المدفوعات النقدية المتعلقة بالحصول على التثبيثات العينية والمعنوية.

رقم الحساب	البيان	المبالغ	التفسير
<b>المدفوعات النقدية للحصول على التثبيثات العينية والمعنوية</b>			
1	د/404	موردو التثبيثات	استخرجت هذه المبالغ من دفاتر الشركة
2	-	فاتورة ملغاة	(1169532,00)
3	د/238	تسبيقات مدفوعة عن طلبات التثبيثات	استخرجت هذه المبالغ من ميزان المراجعة
4	د/167	الديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي	4.991.626,34
5	4-3+2-1	النتيجة	35.030.176,74
-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج

### ثانيا: المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيثات عينية والمعنوية

خلال سنة 2013 لم تسجل الشركة أية تحصيلات نقدية ناتجة عن عمليات التنازل عن التثبيثات المعنوية والعينية، ولذلك فهي تساوي صفر بالنسبة لهذه السنة.

### ثالثا: المدفوعات النقدية عن اقتناء تثبيثات مالية

لم تكن هناك أي تحصيلات نقدية ولا مبالغ مدفوعة عن تثبيثات مالية خلال سنة 2013، كما لا توجد أي تحصيلات عن فوائد التوضيفات المالية ولا مبالغ مقبوضة عن النتائج المستلمة. ومنه صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار هو: 35.030.176,74 دج.

### الفرع الثالث: تحديد صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

بالنسبة للنشاط التمويلي توجد فقط المقبوضات المتأتية من القروض والتي تستخرج من ميزان المراجعة وتحسب كمايلي:

المقبوضات النقدية المتأتية من القروض = الإقتراضات السنوية لدى مؤسسات القرض (ح/164) رصيد نهاية المدة (2013/12/31) - رصيد بداية المدة (2012/12/31) (ح/164) + القروض المسددة. المقبوضات النقدية المتأتية من القروض = 106.488.000,00 - 64.972.000,00 + 0,00 = 51.942.598,97 دج.

ومنه صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية 51.942.598,97 دج.

### الفرع الرابع: تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيولة

الجدول رقم (3-8): كيفية حساب المبالغ المتعلقة بتأثيرات تغير سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة.

رقم الحساب	البيان	المبالغ	التفسير
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيولة			
1	ح/666	خسائر الصرف	استخرجت هذه المبالغ من دفاتر الشركة
2	ح/766	أرباح الصرف	
3	2-1	تغير سعر الصرف	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج

### الفرع الخامس: الشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية

بعد تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والتشغيلية كل على حدة يتم حساب مجموع التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث خلال الدورة، والذي يجب أن يعبر عن التغير في رصيد النقدية وما يعادلها بين بداية الدورة ونهايتها.

- النقدية وما يعادلها في بداية الفترة (2013/1/1) وهي عبارة عن رصيد حساب الموجودات وما يماثلها والذي يستخرج من ميزان المراجعة ويتمثل في مجموع (ح/52): قيم التوظيفات المنقولة و(ح/51) البنك المؤسسات المالية وما شابهها، ح/52 الصكوك المالية المشتقة، ح/53 صندوق الأموال، ح/54 وكالات التسبيقات والاعتمادات المالية) والذي يقدر بـ: 31.459.307,7 دج.

- النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة (2013/12/31) والتي تقدر بـ: 6.323.374,7 دج

- التغير في رصيد النقدية خلال الفترة: يمثل الفرق بين رصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة ورصيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة (2013/12/31)، وكما يظهر فهو مساوي لمجموع التدفقات النقدية للفترة الذي تظهره القائمة.

والشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية موضح في الجدول التالي:

العمل الخالص ————— قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بالهركة الإفريقية للزجاج

جدول رقم (3-9): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة للشركة الإفريقية للزجاج.

السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	البيان
		<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b>
592.048.691,40	350.272.391	المقبوضات من الزبائن
557.471.935,94	379.681.528,2	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
44.919.866,83	2.207.836,14	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
0,00	6500,00	الضرائب عن النتائج المدفوعة
<b>(73.343.111,37)</b>	<b>(31.623.473,34)</b>	<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b>
		<b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b>
5.661.108.281,76	0,00	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية ( يجب توضيحها)
<b>(5.587.765.170,39)</b>	<b>(31.623.473,34)</b>	<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)</b>
		<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمار</b>
35.463.211,53	35.030.176,74	المدفوعات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية
0,00	0,00	المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية
0,00	0,00	المدفوعات عن اقتناء تثبيبات مالية
0,00	0,00	المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية
0,00	0,00	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
<b>(35.463.211,53)</b>	<b>(35.030.176,74)</b>	<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)</b>
		<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b>
0,00	0,00	المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم
0,00	0,00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
186.321.246,78	51.942.598,97	المقبوضات المتأتية من القروض
394.417.610,77		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
<b>(208.096.363,99)</b>		<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ( ج )</b>
6.796,40	1.717,13	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
<b>5.344.212.364,27</b>	<b>(25.135.932,95)</b>	<b>تغير أموال الخزينة في الفترة ( أ + ب + ج )</b>
(5.286.352.858,43)	31.459.307,7	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
57.857.117,56	6.323.374,74	أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
<b>5.344.209.975,99</b>	<b>(25.135.932,95)</b>	<b>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</b>
<b>(178.096.104,87)</b>	<b>(229.989.985,80)</b>	<b>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</b>

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.



### المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية للشركة الإفريقية للزجاج

بعدما قمنا بإعداد قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة في المبحث السابق، ولغرض التوصل إلى نتائج الدراسة سنقوم بتحليل القوائم المالية المستخرجة من الشركة محل الدراسة حيث تم استخراج النسب التي طبقت على القوائم المالية التقليدية وقائمة التدفقات النقدية وذلك خلال الدورتين 2012، 2013 ومن تم المقارنة بين هذه النتائج لمعرفة أهمية قائمة التدفقات النقدية في التشخيص المالي للمؤسسة.

#### المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للشركة الإفريقية للزجاج باستخدام النسب المالية التقليدية

قبل البدء في حساب النسب المالية الخاصة بالقوائم المالية التقليدية قمنا بإعداد الميزانية المختصرة تسهيلا لعملية الحساب والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): الميزانية المختصرة الشركة الإفريقية للزجاج الإفريقية للزجاج لسنتي 2013/2012

الخصوم			الأصول		
1012/12/31	2013/12/31	البيان	2012/12/31	2013/12/31	البيان
4.430.257.625,55	2.260.233.396,08	أموال دائمة	1.999.962.005,63	1.876.917.303,62	الأصول غير الجارية
4.282.293.394,24	2.078.085.424,8	الأموال الخاصة			
147.964.231,31	182.147.971,28	الخصوم غير الجارية			
522.630.788,10	188.616.062,13	الخصوم الجارية	2.952.926.408,02	571.932.154,65	الأصول الجارية
			260.335.381,55	295.415.013,32	المخزونات
			2.632.173.077,78	253.847.062,57	قيم قابلة للتحقيق
			60.417.948,69	22.670.078,76	القيم الجاهزة
4.952.888.413,65	2.448.849.458,27	المجموع	4.952.888.413,65	2.448.849.458,27	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

### الفرع الأول: حساب نسب الربحية للشركة الإفريقية للزجاج

سيتم فيما يلي حساب النسب الخاصة بتقييم ربحية الشركة الإفريقية للزجاج والمتمثلة في: نسب مردودية النشاط، معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (3-11): حساب نسب الربحية الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج

المبالغ		البيان	
2012	2013		
-178.096.104,87	-229.989.985,80	الربح الإجمالي	(1)
416.411.956,95	280.042.407,80	رقم الأعمال	(2)
% -42,76	% -82,12	نسبة مردودية النشاط	(2)/(1)
-178.096.104,87	-229.989.985,80	صافي الربح	(3)
4.952.888.413,65	24.488.495.458,27	مجموع الأصول	(4)
%3,60-	% -0,93	معدل العائد على الأصول	(4)/(3)
4.282.293.394,24	2.078.085.424,8	حقوق الملكية	(5)
%4,16-	%11,06-	معدل العائد على حقوق الملكية	(5)/(3)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة

من خلال الجدول السابق نلاحظ النقاط التالية والمتعلقة بمؤشرات ربحية الشركة:

- بالنسبة لنسب المردودية المحسوبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركة حققت نسب مردودية سلبية خلال السنتين خلال سنة 2013 كانت النسبة سلبية وتساوي 82,12% - مقارنة بسنة 2012 التي تساوي كذلك 42,76% - وهما نسبتيين سالبتيين على التوالي، وهذا يعني تدهور مستوى الأداء العام للمؤسسة وتبين أن كل دينار من رقم الأعمال المحقق أعطي خسارة قدرها 0,4276 دج خلال سنة 2012 وعرفت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا خلال 2013 حوالي بالنصف في جانب الخسارة حيث قدرت ب 0,8212%، وهذا راجع لانخفاض المسجل في رقم الأعمال السنوي خلال هذه الدورة حيث انخفض بحوالي 40%.

- معدل العائد على الأصول: نفس الشيء نلاحظه بالنسبة لهذا المعدل، فقد عرف انخفاضا كبيرا بين السنتين لكن يبقى المعدل سلبيا. حيث انتقل من 3,60% - سنة 2012 إلى 0,93% - سنة 2013 وهذا يدل على إنخفاض في مستوى الأداء العام للأصول.

- معدل العائد على حقوق الملكية: نفس الملاحظة بالنسبة لهذا المعدل الذي يعبر عن العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموالهم والذي يقدر بـ 11,06% - خلال سنة 2013 و 4,16% - خلال سنة 2012، و هو خلال السنتين سالب نتيجة الخسائر المتتالية المحققة.

#### الفرع الثاني: نسب السيولة

سيتم حساب النسب التي تسمح بتقييم سيولة الشركة والمتمثلة في نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الجاهزة كما يلي:

الجدول رقم (3-12): نسب السيولة للشركة الإفريقية للزجاج.

المبالغ		البيان	
2012	2013		
2.952.926.408,02	571.932.154,65	الأصول المتداولة	(1)
522.630.788,10	188.616.062,13	الخصوم المتداولة	(2)
5,65 مرة	3,03 مرة	نسبة التداول	(2)/(1)
260.335.381,55	29.541.5013,32	المخزون	(3)
5,15 مرة	1,46 مرة	نسبة السيولة السريعة	(2)/(3)-(1)
60.417.948,69	22.670.078,76	القيم الجاهزة	(4)
11,56 مرة	12,01 مرة	نسبة السيولة الجاهزة	(2)/(4)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

بالاعتماد على الجدول سيتم تقييم سيولة الشركة الإفريقية للزجاج من خلال الملاحظات التالية:

- **نسبة التداول:** حققت الشركة نسبة تداول عالية تزيد عن ثلاث مرات خلال دورة 2013 و 5,65 مرة خلال دورة 2012، وتبين هذه النسبة أن الشركة لو حاولت أصولها الجارية كلية إلى سيولة فهي قادرة على تغطية الخصوم المتداولة أي الوفاء بكل التزاماتها وهو ما يؤكد أن الشركة غير مثقلة بالديون القصيرة الأجل كذلك تم تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة (رأس مال العامل موجب). لكن في المقابل هذا يعني أن الشركة لديها مجموعة من الأموال المجمدة لا تستعملها بالأخص المخزونات وهذا ما تؤكد نسبة السيولة السريعة حيث نجدها تساوي 1.46 أي أن نسبة المخزونات إلى الديون هي تساوي 2.56 وهي نسبة كبيرة وهذا يدل على عدم نجاعة السياسة التجارية للمؤسسة. لكن نلاحظ أن النسبة إنخفضت مقارنة بسنة 2012 وهذا ما يعني أن الشركة تعمل على توظيف الأحسن للأموال من خلال التخفيض في المخزونات، وذلك من خلال مراجعة السياسة التجارية لها.

- نسبة السيولة السريعة: وتعني هذه النسبة أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله 1.46 دينار من الحقوق والأموال الجاهزة، أي مدى إمكانية تغطية تلك العناصر للإلتزامات الجارية إذا ما تعذر التصرف في المخزونات. وبالنسبة لشركة حققت نسبة منخفضة خلال دورة 2013 سجلت بذلك نسبة 1,46 مرة مقارنة بدورة 2012 حيث سجلت نسبة 5,15 مرة، وهذا يمكن أن يدل على أن الشركة أصبحت تبيع بالعاجل أو بعبارة أخرى أصبحت لا تعطي مدة طويلة لزيائنها وهذا أدى إلى انخفاض رقم أعمالها من 416.411.956,95 سنة 2012 إلى 280.042.407,80 سنة 2013.

- نسبة السيولة الجاهزة: توضح هذه النسبة مدى تغطية القيم الجاهزة للخصوم المتداولة، و الشيء الملاحظ هنا أن هذه النسبة ضعيفة جدا حيث نجدها تساوي تقريبا 0,12 خلال السنتين، وهذا يعني أن الشركة لا تحتفظ بمبالغ كبيرة للنقدية لديها في شكل سيولة هذا من ناحية يعتبر جيد لأن الشركة تقوم بتوظيف أموالها لكن من ناحية أخرى يزيد في إمكانية وقوع الشركة في حالة عدم القدرة على سداد ديونها الآتية.

**المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية**

بالإضافة إلى النسب المشتقة من القوائم التقليدية هناك نسب أخرى يتم اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية هذه الأخيرة تسمح بدورها بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

#### الفرع الأول: نسب تقييم جودة الربحية

و يتم من خلال الجدول حساب النسب الخاصة بتقييم ربحية الشركة كما يلي:

الجدول رقم (3-13): حساب نسب تقييم جودة ربحية الشركة الإفريقية للزجاج

المبالغ		البيان	
2012	2013		
602.391.802,77	381.895.864,34	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	(1)
35.463.211,53	35.030.176,74	الإنتفاق الرأسمالي	(2)
<b>637.855.014,3</b>	<b>416.926.041,08</b>	الاحتياجات النقدية الأساسية	(2)+(1)
592.048.691,40	350.272.391	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	(3)
<b>%92,81</b>	<b>%84,01</b>	نسبة كفاية التدفقات النقدية	(2)+(1)/(3)

		التشغيلية	
587.765.170,39-	31.623.473,34-	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	(4)
178.096.104,87-	229.989.985,80-	صافي الربح	(5)
%330,02	%13,75	مؤشر النقدية التشغيلية	(5)/(4)
416.411.956,95	280.042.407,80	صافي المبيعات	(6)
%42,76-	%82,12-	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	(6)/(5)
4.282.293.394,24	2.078.085.424,8	حقوق الملكية	(7)
%13,72-	%1,50-	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية	(7)/(4)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:** من خلال الجدول أعلاه وانطلاقا من تحليل النقدية المحصلة من الأنشطة التشغيلية المحصلة خلال دورة 2013 تبين لنا أنها لم تتمكن من تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية حيث نجدها تساوي نسبة 84% وكذلك نفس الشيء بالنسبة لدورة 2012 حيث نجدها تساوي 92,81% وهذا يعني أن التدفقات النقدية التشغيلية غير كافية في المساهمة في تغطية جزء من الأنشطة المتعلقة بالإفناق الرأسمالي.

- **مؤشر النقدية التشغيلية:** يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من الأرباح الاستغلالية المحتسبة على الأساس النقدي حيث حققت الشركة مؤشرا منخفضا قيمته 0,137499349 مرة وهو ما يعكس انخفاض جودة الربحية خلال دورة 2013.

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية:** تشير هذه النسبة إلى ضعف واضح في سياسة الائتمان المتبعة من قبل شركة (ENAVA) في تحصيل النقدية من الزبائن حيث نجد المعدل يساوي 0,821268-، وهذا ما يعني أن الشركة لا تولد نقدية كافية من المبيعات.

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية:** تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية وارتفاع هذه النسبة من -13,72% سنة 2012 إلى -1,5% سنة 2013 لكن يبقى سالبا ، مما يدل على انخفاض مستوى كفاءة الشركة في توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها.

**الفرع الثاني: مؤشرات تقييم جودة السيولة**

لمعرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الدفع في الأجل القصير سيتم فيما يلي تقييم السياسة المالية للشركة الإفريقية للزجاج (ENAVA) بالإعتماد على المؤشرات الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-14): مؤشرات تقييم جودة السيولة للشركة الإفريقية للزجاج.

المبالغ		البيان	
2012	2013		
587.765.170,39-	31.623.473,34-	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(1)
429.880.022,3	35.030.176,74	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية	(2)
1,36- مرة	0,90- مرة	نسبة تغطية النقدية	(2)/(1)
-	-	فوائد الديون	(3)
-	-	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون	(1)/(3)
522.630.788,10	188.616.062,13	الإلتزامات المتداولة	(4)
1,12- مرة	0,16- مرة	نسبة كفاية التدفق النقدي	(4)/(1)
670595019.41	370764033.41	إجمالي الإلتزامات	(5)
0,87- مرة	0,08- مرة	نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الإلتزامات	(5)/(1)
35.030.176,74	0,00	الإلتزام الرأسمالي المخطط له	(6)
-	-	توزيعات الأرباح	(7)
66.653.650,08-	31.623.473,34-	التدفق النقدي الحر	((7)+(6))-(1)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

- **نسبة تغطية النقدية:** نلاحظ من خلال الجدول وخلال الدورتين 2012 و 2013 حققت شركة (ENAVA) صافي تدفق نقدي سالب، أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لم تساهم في تغطية الإلتزامات الاستثمارية والتمويلية بل لم تكن كافية حتى لتغطية الإلتزامات التشغيلية ما يؤكد أن السيولة المتوفرة لدى الشركة في الحقيقة هي نقدية عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من النشاط الرئيسي للشركة الإفريقية للزجاج.

- نسبة كفاية التدفق النقدي: تبين هذه النسبة قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل حيث حققت شركة (ENAVA) خلال الدورتين 2012 و 2013 نسبة سالبة، وهذا ما يدل على عدم قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها الرئيسية لتغطية التزاماتها الجارية، وهذا ما يعني أن سيولة الشركة سيئة وكذلك الأمر بالنسبة لمدى قدرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية الالتزامات الإجمالية حيث حققت شركة (ENAVA) مؤشرا سالبا خلال الدورتين أي أنها غير قادرة على تغطية التزاماتها في الآجال المحددة.

- نسبة التدفق النقدي الحر: خلال الدورتين 2012 و 2013 حققت الشركة تدفقا نقديا حرا سالبا مما يشير إلى أن الشركة لم تغطي التزاماتها النقدية المخطط لها، و ليس لديها النقدية الكافية للتوسع في حجم أصولها الأمر الذي يعني أن مرونة الشركة انخفضت وهذا يشكل خطرا على الشركة في حال استمر الوضع قد تضطر إلى الاقتراض أو التصرف في استثماراتها بالبيع

#### الفرع الثالث: مؤشرات تقييم سياسة التمويل

أهم هذه النسب يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): مؤشرات تقييم سياسة التمويل للشركة الإفريقية للزجاج.

المبالغ		البيان	
2012	2013		
587.765.170,39-	31.623.473,34-	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(1)
-	-	توزيعات الأرباح	(2)
-	-	نسبة تغطية التوزيعات	(2)/(1)
186.321.246,78	51.942.598,97	التحصيلات النقدية المحققة من الإيرادات والفوائد و التوزيعات	(3)
592.048.691,40	350.272.391	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	(4)
% 3.14	%1,48	نسبة العوائد والتوزيعات المقبوضة	(4)/(3)
-	-	الأنفاق الرأسمالي	(5)
-	-	التدفقات النقدية الداخلة من القروض الطويلة الأجل وإصدار الأسهم و السندات	(6)
-	-	نسبة الإنفاق الرأسمالي	(6)/(5)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة الإفريقية للزجاج.

- نسبة العوائد والتوزيعات المقبوضة: من خلال الجدول نلاحظ أنه بإمكاننا حساب نسبة واحدة من هذه النسب وهي نسبة العوائد والتوزيعات المقبوضة التي تساوي 1,48% خلال سنة 2013 وهي انخفضت مقارنة بسنة 2012 حيث كانت تساوي 3.14% لكن تبقى خلال السنتين ضعيفة. مما يدل على أن الشركة لم تحسن الاختيار بين البدائل حيث أنه كان من الأفضل أن توظف أموالها بإقراضها للغير بدلا من توظيفها في نشاطها التشغيلي.

كخلاصة لما سبق ومن خلال تحليل النسب التقليدية و مؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية توصلنا إلى ما يلي:

- نسب الربحية المشتقة من القوائم التقليدية للشركة الإفريقية للزجاج (ENAVA) فهي تسمح على العموم بتقييم ربحيتها بربط الأرباح المحققة بالمبيعات، وذلك لمعرفة مدى قدرة نشاط البيع على تحقيق الربح وكذا معرفة مدى قدرة الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين في تحقيق الأرباح من جهة و لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من خلال موجوداتها من جهة أخرى.

- أما النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فإنها ترتبط بشكل رئيسي بصافي التدفق النقدي التشغيلي بدلا من صافي الربح وهذا ما يسمح بتقييم جودة الأرباح المحققة من خلال تقييم قدرة الشركة على تحقيق النقدية الكافية من نشاط البيع وأموال المساهمين المستثمرة، حيث أن الشركة الإفريقية للزجاج (ENAVA) حققت ربحا لا كنها عاجزة على توليد النقدية الكافية من نشاطها التشغيلي خلال الدورتين 2012 و 2013، وهذا ما ينعكس سلبا على جودة الأرباح بمعنى انخفاض كفاءة الشركة خلال الدورتين مما يعرضها إلى مخاطر الإفلاس مستقبلا إذا ما استمر هذا الوضع.

- وعند تحليل سيولة الشركة الإفريقية للزجاج (ENAVA) لاحظنا أن نسبي التداول و السيولة السريعة الشركة الإفريقية للزجاج تتوفر على سيولة كافية لتغطية التزاماتها القصيرة الأجل رغم انخفاضها في دورة 2013، لكن عند حساب نسبة السيولة الجاهزة لاحظنا أن الشركة حققت نسبة منخفضة تعبر عن عدم قدرة الشركة على تغطية التزاماتها في مواعيد استحقاقها، أما النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فالشركة عرفت وضعاً سيئاً بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لتغطية التزاماتها.



## الخلاصة:

إن الحاجة للبيانات والمعلومات الضرورية في صناعة القرارات التي يترتب عليها بقاء الشركة واستمراريتها حتم على المؤسسات الجزائرية العمل بقائمة التدفقات النقدية، وعلى الرغم من أنها لا تخلو من النقائص إلا أنها ومن خلال دراستنا الميدانية بالشركة الإفريقية للزجاج تبين لنا تقديمها لإضافة كبيرة من خلال تدعيم النتائج المتوصل إليها عن طريق القوائم المالية الأخرى ومساهمتها في التعرف على صافي النقدية لكل نشاط بصورة مستقلة وكذا صعوبة التلاعب بالمحتوى المحاسبي لها.

ومن خلال التحليل المالي لمؤشرات الشركة لدورتين 2012 و 2013 والمتعلقة بقائمة التدفقات النقدية توصلنا إلى أنه يمكن زيادة فعالية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال الإنذار المبكر للفشل المالي وذلك عن طريق تحليل نسب السيولة والتي كانت تظهر تدهور مستمر وخطير على الشركة، وكذا مدى قدرتها على توليد أرباح جيدة عن طريق تحليل الربحية ونسب السياسة المالية على التوالي والتي بدورها تبين عدم قدرتها على تمويل نشاطها بمواردها الداخلية انطلاقاً من النتائج السلبية التي حققتها.

الخاتمة

ومن خلال دراستنا تبين لنا أن التحليل المالي لديه أهمية في إدارة التدفقات النقدية للقوائم المالية، وكذا أهمية المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية ودورها الكبير في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛ عبر تقييم جودة ربحية المؤسسة وسياساتها التمويلية ومرونتها المالية، وبالتالي إبراز مدى قدرتها على توليد النقدية الكافية من عملياتها الرئيسية لضمان استمرارية نشاطها.

### نتائج الدراسة

يمكن حصر أهم نتائج الدراسة في ما يلي:

#### أ. نتائج الدراسة النظرية

- توجد عدة أساليب للتحليل المالي من أهمها التحليل المالي بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالية؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم التي تبناها النظام المحاسبي المالي وذلك لتوفيرها على معلومات تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات؛
- يتم تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة بحيث يمثل النشاط التشغيلي المصدر الرئيسي لدخل المؤسسة أما الأنشطة الأخرى فهي التمويلية والاستثمارية؛
- هناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما الطريقة المباشرة وغير المباشرة حيث تعطي الطريقتين نفس النتائج، والاختلاف يكون في حساب الأنشطة التشغيلية ففي الطريقة الأولى نقوم بحساب البنود مباشرة أما الطريقة الثانية نقوم بإدخال مجموعة من التعديلات على نتيجة الدورة؛

- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات التي يمكن استخدامها من طرف الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عمليات ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلوليتها؛

#### ب. نتائج الدراسة الميدانية

- هناك علاقة تكامل بين القوائم المالية التقليدية وقائمة التدفقات النقدية؛ حيث لا يمكن الاستغناء عن قائمة على حساب الأخرى، وذلك بسبب وجود معلومات في قائمة قد تتجاهلها القوائم الأخرى؛

- كما لاحظنا خلال الدراسة أنه يوجد بعض الغموض يشوب إعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للإطارات المحاسبية في الشركة الإفريقية للزجاج حيث أنهم يجهلون أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية والغرض الحقيقي من إعدادها؛
- يظهر تحليل قائمة التدفقات النقدية وجود عجز في السيولة خلال فترة الدراسة وما يثبت ذلك نتائج التحليل المتوصل إليها؛
- إن الشركة الإفريقية للزجاج لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2012 - 2013) وهذا ما يعني بأن المؤسسة غير قادرة على تمويل نفسها من خلال نشاطها الرئيسي؛
- لاحظنا من خلال التحليل المالي للقوائم المالية التقليدية أن الشركة الإفريقية للزجاج حققت خسائر في رقم أعمالها وهذا ما أظهره تحليل نسب الربحية ونسب النشاط، ومن خلال مقارنة نسبة التداول مع نسبة السيولة السريعة تبين لنا أن سبب هذه الخسارة هو أن الشركة تسرع من بيع مخزوناتها، كما لاحظنا أن الشركة لا تحتفظ بالنقدية بل تقوم بتوظيفها كلية وهذا جيد من جهة و من جهة أخرى قد يؤدي إلى عدم قدرتها على سداد التزاماتها الآتية في تواريخ استحقاقها؛
- من خلال التحليل المالي للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تبين لنا أنه يوجد انخفاض في جودة أرباح الشركة نتيجة سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من الزبائن؛
- النشاط الرئيسي للمؤسسة لا يولد نقدية كافية لتغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية وحتى الالتزامات التشغيلية وهذا ما تبين من خلال تحليلنا لنسب السيولة للشركة؛
- تبين من خلال الدراسة أن النشاط المسؤول عن نقاط ضعف الشركة الإفريقية للزجاج هو النشاط التشغيلي.

### اختبار الفرضيات

نصت الفرضية الأولى على " يمكن معرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركة الإفريقية للزجاج من خلال تحليل النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية " بعد حساب المؤشرات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية وإطلاعنا على وثائق الشركة تبين أن المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية وبعد تحليلها تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة من خلال تحديدها لنقاط القوة والضعف في أنشطتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

أما الفرضية الثانية فقد نصت على " تكفي سيولة الشركة الإفريقية للزجاج بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المساهمين" وبعد الدراسة تبين لنا أن الشركة الإفريقية للزجاج لا تملك سيولة كافية لتغطية التزاماتها اتجاه المساهمين لأن النشاط الرئيسي للمؤسسة لا يولد نقدية كافية لتغطية كل الالتزامات بما فيها التزاماتها اتجاه المساهمين، حيث حققت الشركة مؤشرا سالبًا وذلك بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها التشغيلي وهذا ما ينعكس على جودة الأرباح بمعنى انخفاض كفاءة الشركة في توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها وهذا ما ينفي الفرضية الثانية.

### الاقتراحات:

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

- ضرورة العمل أكثر على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي سواء للأطراف الداخلية أو الأطراف الخارجية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، ففي الوقت الحالي لا يكفي تفحصها فقط بل يجب فهمها وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل إليها؛
- إعطاء أهمية أكبر للمعلومات التي يتم الاعتماد عليها في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأن تلك المعلومات المتحصل عليها من هذه الأخيرة لها أهمية كبيرة في عملية التحليل المالي للمؤسسة باستعمال النسب؛
- تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات والبحوث في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا.

### آفاق الدراسة

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه، ومن خلال تناولنا لموضوع التدفقات النقدية لاحظنا أن هذا الموضوع واسع ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة وطبيعة عمل الشركة محل الدراسة، ولعل من أهم هذه الجوانب نجد:

- عدم التطرق لكيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة في الجانب التطبيقي؛
- إهمال الطريقة التي يتم بها التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات في قائمة التدفقات النقدية

والذي في اعتقادنا يمكن أن تكون إضافة في بحوث مستقبلية، كما أنه يمكن مواصلة البحث في الموضوع كالتطرق إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي وتحليل مخاطر الإفلاس بشكل مفصل أو دراسة أهميتها في المؤسسات المالية كالبنوك والمؤسسات التأمين.

# قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ - الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية -النموذج الدولي الجديد-، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. أحمد محمد نور شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
3. أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
4. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس والتطبيقية، الطبعة الأولى، 2010.
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007.
6. أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر 2008.
7. أوجين بريجهام، ميشال إبرهاردت، الإدارة المالية النظرية و التطبيق العملي، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.
8. أيمن الشنطي، عامر شقار، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، 2008.
9. جاك كاثيري وآخرون، ترجمة خالد علي أحمد كاجمي وإبراهيم ولد محمد خال، نظرية المحاسبة، دار المريخ الرياض، 2010.
10. حسين القاضي، مأمون الحمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
11. حسين اليحي، حسني خريوش، تحليل و تقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.
12. حسين مصطفى هلال، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2001.
13. خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، مبادئ المحاسبة، العبرة المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2009.



14. خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
15. رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
16. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
17. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
18. سليمان مصطفى الدلاهم، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
19. السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
20. سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
21. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.
22. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008.
23. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة، مصر 2011.
24. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
25. عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، - أسس، مفاهيم، تطبيقات-، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
26. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار النشر جيطالي، الجزائر، 2009.
27. عبد الستار مصطفى الصياح، جايد العامري، الإدارة المالية-أطر نظرية وحالات علمية-، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2003.
28. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة، مصر، 2007.

29. عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
30. عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري لنشر والتوزيع، 2008.
31. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008.
32. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999.
33. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SMN FINANCIAL، فلسطين، 2008.
34. كمال الدين الدهراوي وعبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية، مصر، 1999.
35. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مبادئ المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبية المالية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007.
36. مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
37. محمد أبو نظار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، دار وائل للنشر، عمان 2008.
38. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات والأسواق المالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
39. محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
40. يونس حسين الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة قاز يونس، ليبيا، 1998.
41. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية للاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية-، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
42. محمد صالح الحناوي جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية، -مدخل القيمة واتخاذ القرارات-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
43. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.

44. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
45. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة المعاصر في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دائر وائل للنشر، عمان، 2006.
46. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، درا وائل، عمان. 2007.
47. محمد يوسف الهباش، إستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
48. مفحل محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
49. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر-، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
50. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
51. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
52. مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
53. محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة أسس القياس والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.
54. نعيم دهمش، محمد أبو نزار وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2005.
55. ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
56. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
57. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي- منهج علمي وعملي متكامل-، مؤسسة الوراق، 2004.

58. وليد ناجي الحياي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة - نماذج محاسبية مقترحة - ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، 2004.

59. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية دروس و تطبيقات -، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الجزء الأول، الجزائر، 2011.

ب - المجلات

60. أمال أحمد العمودي و توفيق عبد المحسن الخيال، دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد 2، 2011.

61. أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية -، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013.

62. توفيق حسن عبد الجليل، أثر التدفقات النقدية التشغيلية في سعر السهم السوق للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، 2012.

63. محمد الجاموس، قائمة التدفق النقدي، مجلة المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات، جامعة دمشق، سوريا، العدد 1، 2008.

64. مرزاقه صالح وبوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 - قائمة التدفقات النقدية -، مجلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة العدد 6، 2010.

65. نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 22، العدد 1، 2006.

ج - الرسائل الجامعية

66. بودة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات البيانات المحاسبية و المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007.

67. سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة باتنة، 2008.
68. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
69. سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 7، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
70. عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة، عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008.
71. عصمان إيمان، دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011.
72. محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
73. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
74. معمر الطيب إيتسام، إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، 2012.
75. ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين و المدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

#### د - الملتقيات

76. أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد حلب البليدة، 13\_15 أكتوبر، 2009.

77. بلعور سليمان، علي بن الطيب، قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 2009.

78. مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبة، جامعة ورقلة، الجزائر 13 - 14 ديسمبر، 2012.

79. نصر الدين بن ندير، عمار بوشنوف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، الوادي، الجزائر، 2010.

هـ - المراسيم

80. القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009.

ثانيا: باللغة الفرنسية

81. Cris manchen, **analyse banquer de lente prise**, 6 adition, économique, paris, 2005.
82. Jerald boilen, **control des comptes Dun entreprise**, group, paris, 2007.
83. Odile barbe, dandon Laurent dite let, **métrisée les AFRS**, 3 édition, groupe revue fiduciaire, paris, 2007.

الملاحق

## المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة كل متغير على حدا في الجانب النظري، وبدراسة ميدانية بالشركة الإفريقية للزجاج في الجانب التطبيقي. وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في أن القوائم المالية التقليدية حتى وإن كانت تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة فهي تعتبر محدودة من جوانب عدة، ويأتي التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية ليكمل جوانب النقص في تحليل القوائم التقليدية ويساهم في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التعمق في تقييم جودة ربحيتها وسيولتها وسياستها المالية.

**الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي، القوائم المالية، قائمة التدفقات النقدية، الشركة الإفريقية للزجاج.

### **Abstract :**

This study aims to show the effect of the cash flow statement in the analyses of the firm. For this reason we studied at first chapter the financial analyses and we discussed about cash-flow statement at second chapter, then we have done a case study in the African Glass Corporation.

We found that the traditional statement analyses "balance-sheet and income statement" gives relevant informations about the financial situation of the firm ; but there is some weakness. as a result the cash flow statement comes to complete and give a deep financial analysis special the assessment of the quality of profit the Financial policy and liquidity.

**Key words :** Financial analyses, cash-flow statement, Financial statements.